الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رقم: .....

فرع: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر الفترة 2000 - 2018

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبين:

- عبد الكريم عبد الخالق
- أيوب بوخلط

تحت إشراف الأستاذ:

نبيل قليل

لجنة المناقشة:

عبد الله خبابة	جامعة المسيلة	رئيســـا
نبيل قليل	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
مصطفى قريد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

كلمة شكر

قال الله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم "

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لا يشكر الله "

بعد الثناء و الحمد لله الذي وفقني لإعداد هذا العمل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر و عظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل و ساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **قليل نبيل** على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

و إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة عبر مختلف مراحل الدراسة.

والله ولي التوفيق

إهداء

الحمد لله فالق الإصباح وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح

إلى التي حملتني وهنا على وهن و وفرت لي شروط الراحة التامة

أمي العزيزة حفظها الله

إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه

أبي حفظه الله

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخواني وأخواتي: جعفر – محمد – فاطمة – يوسف وخديجة.

إلى عالم البراعم الصغار (زينب، حياة، هدى، عبد الكريم، يس) و إلى عائلتي جميعا.

إلى من واساني ورسم لي ملامح الابتسامة رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة زملائي

إلى كل طلبة ماستر 2 ودفعة 2019/2018.

إلى من جمعتني بيهم الحياة وتسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

عبد الكريم

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الله محمد نبي العالمين.

إلى منبع الحنان و القوة، إلى من كانت دعواتهما من ألحقني إلى هنا، إلى من ربياني على حب الله والاستقامة

أمي العزيزة، أبي الغالي.

إلى من تقاسموا معي الحياة بحلوها ومرها، إخوتي الأعزاء كل واحد باسمه.

إلى كل أعمامي وأبناء أعمامي، إلى أخوالي وخالاتي وأبناء أخوالي وأبناء خالاتي.

إلى كل من علمني، إلى كل أساتذتي، إلى كل من رافقني في مشواري الدراسي من الابتدائي إلى الجامعي، إلى كل أصدقائي الأعزاء كل واحد باسمه.

إلى كل من أحب لي الخير وشجعني، وإلى جميع أساتذة وطلبة وعمال جامعة محمد بوضياف.

أيوب

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة.....(أ-ب)

الفصل الأول: الاطار النظري لمفهوم التجارة الخارجية

تمهيد..... 07

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية..... 08

المطلب الأول:ماهية التجارة الخارجية..... 08

المطلب الثاني:أسباب قيام التجارة الخارجية و أهدافها..... 10

المطلب الثالث:أهمية التجارة الخارجية 11

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية..... 13

المطلب الأول:مفهوم سياسة التجارة الخارجية و أهدافها..... 13

المطلب الثاني:أنواع السياسات التجارية الخارجية..... 16

المطلب الثالث:أدوات سياسة التجارة الخارجية..... 19

المبحث الثالث:تحرير التجارة الخارجية و آثارها..... 24

المطلب الأول:مفهوم تحرير التجارة الخارجية..... 24

المطلب الثاني:آثار تحرير التجارة الخارجية 25
المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات.....28
خلاصة الفصل.....29

الفصل الثاني: الاطار النظري للميزان التجاري

تمهيد.....31
المبحث الأول:ماهية ميزان المدفوعات 32
المطلب الأول:مفهوم ميزان المدفوعات.....32
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.....35
المطلب الثالث:: مفهوم و أقسام الميزان التجاري.....38
المبحث الثاني: : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات 40
المطلب الأول:معنى التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.....40
المطلب الثاني:أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات 42
المطلب الثالث:أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات.....44
خلاصة الفصل.....46

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لوضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000 –2018)

تمهيد.....48
المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة (2000–2018)....49
المطلب الأول:تحليل تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة (2000– 2014).....49

المطلب الثاني:تحليل تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة (2015 – 2018) 59

المبحث الثاني:: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)..... 60

خلاصة الفصل..... 71

الخاتمة العامة..... (73-74)

قائمة المراجع والمصادر ..... (76-81)

قائمة الجداول:

الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم 01: يبين قيمة الصادرات خلال الفترة (2000- 2014)	
الجدول رقم 02: يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2014)	
الجدول رقم 03: يبن قيمة الواردات خلال الفترة (200-2014)	
الجدول رقم 04: يبين التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2014)	
الجدول رقم 05: يبين قيمة الصادرات و الواردات خلال الفترة (2015 – 2018)	
الجدول رقم 06: يبين التركيب السلعي للصادرات و الواردات خلال الفترة (2015 – 2018)	
الجدول رقم 07: يبين رصيد الميزان التجاري و إجمالي الصادرات و الواردات في الفترة (2000 -2018)	
الجدول رقم 08: يبين رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة(2000- 2018)	
الجدول رقم 09: أهم الاجراءات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات	

قائمة الأشكال:

الشكل	رقم الصفحة
الشكل01: يبين تطور قيمة الصادرات خلال الفترة (2000 – 2014)	
الشكل رقم 02: يوضح التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)	
الشكل رقم 03: يوضح قيمة الواردات بيانيا خلال الفترة (2000 – 2014)	
الشكل رقم 04: يبين التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2000 – 2014)	
الشكل رقم 05: يبين الصادرات و الواردات خلال الفترة (2015 – 2018	
الشكل رقم 06: يوضح التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015 – 2018)	
الشكل رقم 07: يبين التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2000 – 2018)	
الشكل رقم 08: يبين رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000 -2018)	
الشكل رقم 09: يبين رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000 – 2018)	

المقدمة

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الخارجية، حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل بل أكثر من هذا فالتجارة ظلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل والمواصلات، وظهور الثورة الصناعية بعدها وبروز ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

وتعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وإنتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث تتيح للمحافظة على توازن ميزانها التجاري ولكن ما نلمسه في هذا المجال أنه وباختلاف الاستراتيجيات والسياسات متضحة فإنه من المستحيل والصعب تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

وقد ساهمت الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية و الإقليمية على مدى العقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم و التي أدت إلى تعاظم حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم، وعن طريق التجارة الخارجية يتم تبادل السلع و الخدمات مما يعود على الدول المصدرة بالموارد المالية، ومن خلال تلك الأموال تستطيع الدولة تطوير اقتصادها و تنميته. وأما الدول المستوردة تلبي حاجيات اقتصادها عن طريق الاستيراد.

ومنه تحرير التجارة الخارجية و اتساع حجم المبادلات أدى إلى تطوير التجارة على المستوى العالمي، وتعود هذه التطورات إلى تطوير التجارة للدول ومن بينها الجزائر حيث قامت بعد إصلاحات اقتصادية شملت الجانب التجاري، المالي و المصرفي على حد سواء، وهذا بغرض تنمية الاقتصاد الوطني، و تشجيع عملية التبادل التجاري.

و وفقا لما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما تأثير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010/2018؟

الأسئلة الفرعية: لتبسيط إشكالية البحث تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- في ما تتجلى أهمية التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول؟
- ما هي السياسات التي تحكم التجارة الخارجية؟
- ما تأثر التجارة الخارجية على الميزان التجاري؟ وما أوجه ذلك التأثير خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018 في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1-تحرير التجارة الخارجية هو التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، من خلال وضع جملة من التدابير و الإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد.

2- إن السياسات التي تحكم التجارة الخارجية هي سياسة الحماية التجارية و سياسة حرية التجارة.

3- هناك تأثير للتجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر ويرجع ذلك لتغير السياسات بتراجع مداخيل الدولة التي تعتمد على مصدر واحد.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث و تحليل و معرفة آثار الإصلاحات الاقتصادية التي شملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر على الميزان التجاري.

أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى مايلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة و أنها في صميم تخصصنا، وكذلك الميزان التجاري.
- أهمية الموضوع ، خصوصا مع الاضطرابات التي تعرفها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- ارباط الموضوع بتخصص.

أهداف الموضوع:

تهدف دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها مايلي:

- إبراز أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة؛
- بيان تأثير التجارة الخارجية و الميزان التجاري في الجزائر.
- بيان أهمية تنويع الصادرات في الحد من اضرار التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني

منهج الدراسة: للإلمام بالموضوع والإجابة على اشكالية البحث تم إتباع المناهج التالية:

المنهج الوصفي:اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي و ذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات المتعلقة بالموضوع.

المنهج التحليلي: اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي حيث تطرقنا إلى تحليل الجداول و الإحصائيات المتعلقة بالميزان التجاري.

حدود الدراسة:

- الإطار الزمني: تم تحديد الفترة من 2000 إلى 2018 لتحليل وضعية الميزان التجاري.
- الإطار المكاني: تستهدف الدراسة حالة الجزائر.
- الإطار الموضوعي: تقتصر الدراسة الحالية على دراسة أثر التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر.

الدراسات السابقة: تعرضت عديد الدراسات لموضوع التجارة الخارجية لعل أحدثها في حدود إطلاعنا مايلي:

- ✓ زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر **(1980 – 2013)**، دراسة ماستر، منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، 2015/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

""ما تأثير تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري ؟ "

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- نشاط التجارة الخارجية عبارة عن نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، ولهذا اهتم بدراسته الكثير من المفكرين وفق أسس علمية و توصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب و شروط قيامه، إلا أن هذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب و الإطار الزمني لكل مفكر.
- الميزان التجاري يعتبر من لأهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية.
- يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات و الواردات السلعية.
- في حالة تحرير التجارة الخارجية يكشف الميزان التجاري مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الولية، و يغلب على وارداتها السلع الغذائية و المنتجات النهائية.

✓ بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016 / 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

" ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات؟"

وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن سلوك ميزان المدفوعات الجزائري قد تغير خلال فترة الدراسة فخلال الفترة الممتدة من 1970 – 1989 عرف الميزان التجاري و ميزان رأس المال عجزا مستمرا و سجلت المؤشرات الاقتصادية نتائج سلبية فتزايدت المديونية الخارجية و خدمات الدين مع عجز مزمن لميزانية الدولة.
- ومع بداية التسعينات و خلال الفترة 1990 – 2014 تحسنت المؤشرات الاقتصادية و تراجعت المديونية الخارجية بسجل الموازين الفرعية لميزان المدفوعات فوائض ايجابية بداية بتضاعف صادرات المحروقات.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

- يتناول الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية وقد قسم إلى ثلاثة مباحث و هي:

المبحث الأول:عموميات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

المبحث الثالث:تحرير التجارة الخارجية و آثارها

- يتناول الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري وقد قسم إلى مبحثين هما:

المبحث الأول:: مفهوم ميزان المدفوعات وعلاقته بالميزان التجاري

المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري

- يتناول الفصل الثالث: دراسة تحليلية للميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2018)، وقد قسم الى مبحثين هما:

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2018)

المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000 –2018)

و خاتمة عامة تحتوي على خلاصة عامة و نتائج و توصيات

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم التجارة الخارجية

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية شريان الحياة بالنسبة للدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء في الحياة الاقتصادية، لذلك تسعى كل دولة إلى تحسين تجارتها الخارجية و قيامها و ذلك عن طريق سياسات التجارة الخارجية قصد تحقيق أهداف وطنية مختلفة و متعددة، و لغرض إبراز و تحليل ما سبق طرحه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية و آثارها

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، و نظرا لأهمية التجارة الخارجية و دورها الفعال خصصنا هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية و أسباب قيامها و أهميتها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف و مفاهيم للتجارة الخارجية يمكن إبرازها فيما يلي:

تعريف التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية و التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي في صور ثلاث متمثلة بانتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأفراد.

وهناك من يفرق بين مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق و مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الواسع، حيث يغطي مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة، في حين يغطي مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الواسع الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة، الهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد، و الحركات الدولية أي انتقالات السلع و رؤوس الأموال. و أمام هذا الاختلاف اتجه البعض إلى استخدام مفهوم التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، و مفهوم التجارة الدولية للدلالة على النطاق الواسع لها.

وبناء على التفرقة بين مفهومي التجارة الخارجية و التجارة الدولية، فإن أي تغير سيحدث في التجارة الخارجية ستظهر آثاره واضحة في الميزان التجاري

للدولة، في حين أن التغيرات التي ستحدث في التجارة الدولية ستظهر آثارها جلية في ميزان المدفوعات.[1]

التجارة الخارجية تشمل الواردات و الصادرات السلعية و الخدمية من و إلى الدولة، و على نطاق العالم تشمل كافة ما يستورد و يصدر من سلع و خدمات من و إلى الدول كافة.[2]

كما تعرف بأنها: " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة."[3]

وتعرف أيضا بأنها: " عبارة عن حركة مجموع السلع و الخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات و قوانين معترف بها دوليا ".[4]

تتمثل العلاقات الخارجية في مختلف المبادلات فيما بين البلدان للحصول على السلع و الخدمات أو لتسوية الديون و ذلك بقصد السعي وراء الكسب لتحقيق التوازن بين جانبي الخصوم و الأصول كهدف من أهداف التجارة، لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل: أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات بين البلدان في شكل صادرات و استيرادات.

[1] أماني طلعت حسين القيسي، تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية (200-2014)، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، أكتوبر 2016، ص 24-25.

[2] فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص145.

[3] السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 8.

[4] محمد بن إبراهيم التويجري، التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007، ص:49.

كما عرفت التجارة الخارجية بأنها: فرع من فروع علم الاقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، و تتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:

- تبادل السلع المادية.
- تبادل الخدمات.
- تبادل النقود (رؤوس الأموال).
- تبادل عنصر العمل.[1]

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية و أهدافها

تناولنا سابقا ماهية التجارة الخارجية، و سنتطرق في هذا المطلب الى أسباب قيام التجارة الخارجية و كذلك الى أهدافها.

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

من أهم أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع المنتجات، و ذلك بسبب اختلاف الميزات الطبيعية و المناخية و كذلك الظروف الإنتاجية التي تميز بلد على آخر و كذلك تنوع حاجات و رغبات الشعوب أدى إلى عجز بعض الدول عن توفير منتجات تتماشى و هذه الأذواق المتباينة.[2]

و بهذا فإن كل فائض في الإنتاج المحلي يؤدي إلى البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج

[1] م د. رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الراسات التاريخية و الحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد5، العدد 17، حزيران 2013، ص 122.

[2] برايس خليفة، دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2010)، مذكرة ماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2013، ص 44- 45.

عالميا و كل دولة تريد أن تعتمد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية و ذلك لرفع مستوى المعيشة محليا و تحقيق الرفاهية الاقتصادية[1].

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية

من أهداف التجارة الخارجية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، حيث أنه لا سبيل أمام الدول النامية غير هذه التكنولوجيا لتخطي هذه الفجوة القائمة بين دول العالم اليوم، و منه تهدف هذه التجارة إلى تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية و الاتجاه نحو مجتمع عالمي للمعلومات، و هذا الاتجاه سوف يكون مكلفا جدا إلا أن عدم الدخول فيه سوف يكلف أكثر، و كذلك الاتجاه نحو عولمة الأسواق العالمية، و هو ما تقوم به المنظمة العالمية للتجارة من حرية التبادل التجاري و حرية حركة رؤوس الأموال، و خصخصة قطاعات الدولة و إلغاء دورها الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث:أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا على القدرة الإنتاجية و التنافسية في السوق الخارجي و ذلك من خلال القدرة التصديرية و الاستيراد و أثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و على الميزان التجاري، [3]كما تعطي الفرصة و تحقق المكاسب للحصول على سلع و خدمات تكلفتها أقل مما لو تم انتاجها محليا[4]، كذلك تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين

[1]بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2012، ص 58.

[2]بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسى تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970 – 2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009، ص 20.

[3] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 12.

[4] محمد حسين الوادي و آخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص 270.

كميات العرض و الطلب و تساعد على التقدم في الميادين الاجتماعية و الثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.[1]

كما أن التجارة الخارجية تعمل على تشجيع الصادرات و حشد رؤوس أموال أجنبية و ما يترتب عليها من زيادة الاستثمار، و تقوية هياكل البنية التحتية خاصة في الدول النامية، كما تسمح بتنقل التكنولوجيا عبر الحدود و ما ينتج عن ذلك من تحقيق التنمية الشاملة التي يجب أن تنعكس آثارها إيجابا على رفاهية الأفراد و المجتمع ككل.

كما تتمثل أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- ربطها مع المجتمعات و زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الانتاج عن حاجة السوق المحلية.
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات المتاحة و قدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ماله من آثار على الميزان التجاري.
- حصولها على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- زيادتها في الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل.
- نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.

[1] سفيان بن عبد العزيز، دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، العددان 61-62، شتاء- ربيع 2013 ص 171.

- الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.
- إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[1]

تناولنا في هذا المبحث مفهوم التجارة الخارجية بشيء من التفصيل كما تطرقنا الى الاسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية و أهميتها.

المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية

تعتبر السياسات التجارية التي تعتمدها الدول ركيزة أساسية، حيث من خلالها تستطيع الدولة أن تحرر تجارتها أو هي المرجع الأساسي لقيام التجارة الخارجية، و قصد التعرف أكثر على سياسات التجارة الخارجية سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة الخارجية و أهدافها و أنواع السياسة الخارجية و أدواتها.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية و أهدافها

سنتحدث عن مفهوم سياسة التجارة الخارجية ثم أدوات السياسة التجارية.

أولا- مفهوم سياسة التجارة الخارجية:

يقصد بسياسة التجارة الخارجية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة، و تعرف أيضا أنها وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية و النقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف و إقرار التوازن في ميزان المدفوعات.....الخ. بطريقة أخرى يمكن القول أنها اختيار الدولة وجهة

[1] مازن أحمد محمد حلس، فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني و كيفية الحد من تعاظمها، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر- غزة، 2016، ص 11-12.

معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ قرارات و إجراءات تضعها موضع التطبيق.[1]

كما تعرف أنها: " السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، و يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة. ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة.

فالإجراءات المتعلقة بضبط الصادرات و الواردات مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية " .[2]

كما تعرف السياسة التجارية بأنها: " مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض و أهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى و لكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، و استقرار قيمة عملتها الوطنية."[3]

ثانيا-أهداف السياسة التجارية:

[1]زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية:2011/2010. ص36.

[2]مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، بدون دار نشر، الإسكندرية، 207، ص: 124.

[3].يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص: 70

هنـــاك أهـــداف متعـــددة للسياســـة التجاريـــة، ولعـــل الهـــدف الرئيســـي الـــذي ترمـــي إليـــه عـــادة هـــو تنميـــة الاقتصـــاد الـــوطني إلـــى أقصـــى حـــد ممكـــن، و قـــد ترمـــي إلـــى أهـــداف أخرى فرعية[1].يمكن إبراز أهم هذه الأهداف كما يلي:

- **الأهداف الاقتصادية:** و تتلخص فيما يلي

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- حمايـــة الصـــناعة الوطنيـــة مـــن المنافســـة الأجنبيـــة، خصوصـــا الصـــناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها و تطورها.
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات و إعادته إلى التوازن.
- زيادة الموارد المالية للدولة، و استخدامها في تمويل النفقات العامة لها.
- حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم و الانكماش و غير ذلك.
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول.

- **الأهداف الاجتماعية،** و تتمثل فيما يلي:

- حمايـــة مصـــالح بعـــض الفئـــات الاجتماعيـــة، كـــالمزارعين و المنتجـــين الصـــغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- العمـــل علـــى حمايـــة الصـــحة العامـــة للمجتمـــع مـــن خـــلال منـــع اســـتيراد بعـــض الســـلع المضـــرة أو المخالفـــة للمعـــايير الصـــحية أو تقييـــد اســـتيراد ســـلع أخـــرى كالكحول و السجائر.[2]

[1] مليك محمودي، دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية: 2012/2011، ص 19.

[2] فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، السنة الجامعية: 2014/2013، ص16-17.

- **الأهـــداف الاســـتراتيجية:** تتمثـل فـي المحافظـة علـى الأمـن فـي الدولـة مـن الناحيـة الاقتصـادية و الغذائيـة و العسـكرية و كـذا العمـل علـى تـوفير الحـد الأدنى من الانتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.[1]

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية الخارجية

هنـاك نـوعين مـن سياسـات التجـارة الخارجيـة، همـا سياسـة حريـة التجـارة و سياسة حماية التجارة

أولا- سياســة حريــة التجــارة: تعـرف هـذه السياسـة بأنهـا السياسـة التـي تتبعهـا الدولـة أو الحكومـة عنـدما لا تتـدخل فـي التجـارة بـين الـدول مـن خـلال التعريفـات الجمركيـة و الحصـص و الوسـائل الأخـرى، و يسـتند هـذا المـذهب إلـى العديـد مـن الحجج منها:

1. يـرى أنصـار الحريـة أنهـا تتـيح التمتـع بمزايـا تقسـيم العمـل و التخصـص الجغرافـي، و يتوقـف تقسـيم العمـل علـى مـدى اتسـاع السـوق، فـإذا كانـت هنـاك حريـة فـي التبـادل فـإن السـوق تصـبح واسـعة و شـاملة لأسـواق عـدد كبيـر مـن الدول، ومن الممكن أن يكون تقسيم العمل من هذه الحالة على نطاق دولي.
2. تقـوم التجـارة الدوليـة نتيجـة لاخـتلاف نفقـات الإنتـاج النسـبية، و يرجـع ذلـك إلـى أن عوامل الإنتاج توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة.
3. يصـعب فـي ظـل حريـة التجـارة قيـام و انتشـار المنشـآت و الهيئـات الاحتكاريـة، و ذلك لأن الاحتكار الدولي و الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.
4. يـذكر أنصـار الحريـة أن الرسـوم الجمركيـة لهـا العديـد مـن العيـوب، و النتـائج الاقتصـادية غيـر المرغـوب فيهـا فهـي تفقـد ثقـة رجـال الأعمـال و المتعـاملين فـي ميـدان التبـادل الـدولي فـي الأوضـاع الاقتصـادية، و ذلـك لأن دراسـتهم و

[1] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي " النظرية و السياسية "، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 71.

بحوثهم تستدعي إقامة مشروع معين في منطقة معينة، و لكن إذا فرضت بعض الدول رسوما جمركية على منتجات هذه المشاريع، فإن مقدرتهم على الاستمرار في الإنتاج لا تتحقق، كذلك فإن الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية، مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة.

5. يرى البعض أن الحماية تقوم على سياسة إفقار الغير من الدول، إذ أن التعريفة الجمركية تقلل من حجم الواردات، و بالتالي تؤدي في النهاية الى نفس حجم الصادرات، و حتى إذا اتبعت الدولة- كما سبق و فعل التجاريون- و في نفس الوقت قيدت من وارداتها فإن التجارة الخارجية لابد و أن تتأثر، فالتجارة الخارجية مقايضة و الواردات هي التي تمكن من شراء الدول الأجنبية للمنتجات الوطنية.[1]

ثانيا- سياسة حماية التجارة: تمثل تبني الدولة مجموعة من الوسائل أو التشريعات التي تهدف إلى حماية إنتاجها الوطني أو السوقي المحلي ضد المنافسة الأجنبية، و تقوم الدولة بتقييد حرية التجارة باتباع بعض الأساليب التي تفرض رسوما جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية من المنافسة الأجنبية.

و يطلق عليها أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية، و تعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية و على حجمها أو على الطريقة التي تسير بها المبادلات الخارجية.[2]

-الآراء المؤيدة لنزعة الانغلاق و الحماية الجديدة:

[1] زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: 2016/2015، ص51-52-53-54.

[2] شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989 – 2004، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الخصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية: 2005 / 2006، ص 13.

هنـــاك مجموعـــة مـــن الحجـــج التـــي يســـعى أنصـــار الحمايـــة التجاريـــة إبرازهـــا لحماية التجارة، و هي:

- إن تقييـــد الـــواردات ســـوف يـــؤدي بالمســـتهلك الـــوطني التحـــول نحـــو توجيـــه اتفاقـــه نحـــو شـــراء الســـلع المحليـــة المماثلـــة للســـلع الأجنبيـــة المســـتوردة، و هـــذا يزيـــد مـــن التوســـع الإنتـــاجي، و تزيـــد معـــدلات التوظـــف و محاربـــة البطالـــة، و خصوصـــا فـــي الصناعات المحلية التي تنتج سلعا تنافسية للواردات.
- زيادة موارد الدولة، و التي يمكنها من القيام بتحقيق أهدافها المختلفة.
- حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية.
- تحســين معــدل التبــادل الــدولي، مــن خــلال فــرض ضــريبة جمركيــة علــى الــواردات، و هـــذا ســـيؤدي بالمصـــدر إلـــى تخفـــيض أســـعارها، حتـــى يحـــافظ علـــى ذلـــك القـــدر من الصادرات، و ذلك من شأنه تحسين معدل التبادل التجاري.
- مكافحـــة سياســـة الإغـــراق التـــي تتبعهـــا بعـــض الـــدول و تـــؤثر علـــى الاقتصـــاد الوطني من خلال بيع منتجات بسعر أقل من تكلفة انتاجها.

وعلـــى الـــرغم مـــن تلـــك الحجـــج إلا أن هنـــاك ردودا مـــن جانـــب الاقتصـــاديين علـــى كـــل حجـــة، و تجعـــل كـــل حجـــة غيـــر مقبولـــة، وفقـــا للاعتبـــارات الاقتصـــادية فعلـــى ســـبيل المثـــال، اتجـــاه الدولـــة لزيـــادة مواردهـــا، قـــد يجعـــل الدولـــة الأخـــرى تســـتخدم ذات الســـلاح عبـــر المعاملـــة بالمثـــل، و مـــن ثـــم إبطـــال الآثـــار المتوقعـــة للضـــريبة، كـــذلك الحـــال بالنســـبة لتحســـين معـــدل التبـــادل الـــدولي، حيـــث تلجـــأ الـــدول الأخـــرى إلـــى معاملـــة الدولـــة المعنيـــة بالمثـــل، بفـــرض ضـــريبة مماثلـــة عـــل الســـلع التصـــديرية لهـــذه الدولـــة، و مـــن ثـــم يتوقـــع فـــي هـــذه الحالـــة أن يبطـــل أثـــر الضـــريبة علـــى الـــواردات مـــن الـــدول الأخـــرى بالضـــريبة المفروضـــة علـــى صـــادراتها لـــدى هـــذه الـــدول، هـــذا حجـــة الصـــناعة الناشـــئة علـــى الـــرغم مـــن اكتشـــاف بعـــض الصـــعوبات تتعلـــق أساســـا بصـــعوبة تحديـــد الصـــناعات الناشـــئة التـــي ينبغـــي حمايتهـــا، فضـــلا عـــن صـــعوبة الحـــد مـــن الحمايـــة الممنوحـــة لهـــذه الصـــناعات حتـــى

بعد مرور فترة زمنية كافية لتخطيها مرحلة المهد، و بلوغها مرحلة النضوج، فمتى ارتدت هذه الصناعات ثوب الحماية قد يكون من العسير حرمانها منه بعد ذلك.[1]

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

مع التطور الذي شهدته التجارة الخارجية ظهرت أساليب و أدوات حديثة بالإضافة إلى الإجراءات التقليدية، تستعملها الدول في تنظيم تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي و من أهم هذه العوامل ما يلي:

I. **الأساليب التعريفية(الرسوم الجمركية و الإعانات):** وتشمل ما يلي:[2]

1. **الرسوم الجمركية:** المقصود بالرسوم الجمركية مجموعة الإجراءات المتمثلة بالقوانين و الأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا، و كذلك الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة، و أيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة.[3]
2. **التعريفة الجمركية:** توجد في كل دولة قائمة للرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة، و تسمى هذه القائمة التعريفة الجمركية، و يمكن التمييز بين التعريفات و الاتفاقيات الدولية، و التعريفات الفرضية الناشئة من التشريع الداخلي، و تطبق التعريفة البسيطة بين دولة و أخرى، بينما تشمل التعريفة المزدوجة على سعر

[1] أ. د. خالد عبدالوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا، سبتمبر 2018، ص 07.

[2] سباع خميسي، أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية– حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية: 2013/2012، ص20.

[3] شريف علي الصوص، التجارة الدولية " الأسس و التطبيقات "، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 146.

عادي يعمل به بشكل عام وسعر إنفاقي يعمل به في حالة وجود اتفاق معين. أما التعريفة المتعددة فتشمل عدة مستويات من الأسعار منها المرتفعة و منها الأقل ارتفاعا، ومنها الأدنى. أما التعريفة التفضيلية فهي جاءت في اتفاقية " الجات " و تخص الدول النامية، و تنص على حق الدول النامية في رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع لحماية اقتصادها الوطني في المقابل التزام الدول المتقدمة على تخفيض الرسوم على السلع الدول النامية.

3. **الإعانات (الدعم):** تقوم بعض الدول بتقديم إعانات لبعض الشركات المحلية بغية تقليل تكاليف إنتاجها و الرفع من قدرتها التنافسية بهدف تشجيعها على التصدير.

كما تقوم بعض الدول الكبرى بإعطاء امتيازات ضريبية للشركات المحلية التي تنتج سلعا تجارية لها تأثير مباشر على التكلفة النسبية التنافسية و على التجارة الخارجية.

4. **الرسوم القيمية:** و هي الرسوم التي تفرضها الدولة على قيمة السلع المستوردة و عادة تكون الرسوم القيمية ثابتة أي محددة بنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة فإذا كان مثلا سعر السلعة في البلد المستورد هو 31 دولار و نسبة الرسم القيمي 5/، فإن الضريبة أو الرسم القيمي هو 1.5/ دولار و يتغير الرسم القيمي في حالة التضخم و كذلك في حالة تغيير الأسعار في الأسواق العالمية.
5. **الرسوم النوعية:**و تصدر على أساس العدد أو الوزن غالبا ما تطبق هذه الرسوم في البلدان النامية، و هي لا ترتبط بتغيير الأسعار في الأسواق العالمية على عكس الرسوم القيمية و تكون هذه الرسوم النوعية

ذات فاعلية بصورة خاصة عندما تنخفض أسعار السلع في فترات الركود و الأزمات.

6. **الرسوم المركبة:** و هي تشمل الرسوم القيمية و الرسوم النوعية.
7. **الرسوم التفضيلية:** و هي معدلات التعريفة التي تطبق على الواردات من السلع و ذلك حسب مصدرها الجغرافي و أن الدولة التي تمنح معاملة تفضيلية تدفع تعريفة أقل على بضائعها المصدرة للدولة المانحة لهذا التفضيل. مثال تمكن الرسوم التفضيلية الممنوحة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من انتقال السلع من دولة إلى أخرى دون أن تدفع رسوم جمركية كما تتمتع بعض الدول النامية بهذه الميزة التفضيلية عندما تقوم بتصدير منتجاتها إلى الدول المتقدمة. [1]

II. الأساليب الكمية: [2]

أولا- حصص الاستيراد: يعتبر التحصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية، و هي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، و كما لاحنا سابقا أن العوائق التجارية غير الجمركية أصبحت أكثر أهمية في السنوات الحديثة و ذلك عندما بحثت الحكومات عن طريقة لتقييد الواردات بدون اللجوء إلى القيام برفع العريفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات، و الحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة ما و التي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة و غالبا ما تكون سنة هي أكثر العوائق غير

[1] سباع خميسي، مرجع سابق، ص 21.

[2] شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 – 2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، السنة الجامعية 2015/2014، ص 20.

الجمركية وضوحا، وبمقارنة الحصة الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أن الحصة الاستيرادية تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة و على العكس من هذا فإن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها و من ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد الكمية التي تستوردها من هذه السلعة.

ثانيا – تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا و مكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، و يحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص، (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، و قد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، و قد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها. قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، و قد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

III. **الأساليب الفنية و الإدارية:** أن تقوم الدولة بفرض بعض الإجراءات الإدارة من أجل منع دخول سلع معينة في وقت معين كما فعلت فرنسا عندما خصصت منفذا جمركيا واحدا يعمل مرة في الأسبوع لجميع السلع التي تدخل التراب الفرنسي. كما عملت السلطات اليابانية في هذا الاتجاه بطريقة ذكية حيث أنها لا تمنح تراخيص الاستيراد إلا مرة في السنة فقط. أحيانا تضع الحكومات قواعد و اشتراطات فنية ملزمة على المنتجات الواردة إليها لاعتبارات الأمان و الصحة و البيئة تحت غطاء حماية المستهلك، و الذي من حقه أن تكون له معرفة و دراية تامة على المنتوج الذي يستهلكه، كما

تشترط على أن يكون المنتج حاصل على علامة الجودة العالمية و خاضع لإجراء و معايير المطابقة العالمية كالتغليف و طرق الحفظ و نوع عوامل الإنتاج و خاصة عنصر العمل الذي يشترط أن يكون سليما من تشغيل اليد العاملة غير المسرح لها قانونا و بالإضافة إلى نسبة التلوث المحيطة بالمصنع و الدخان الذي يصدره هذا المصنع و تأثيره على البيئة المحيطة به. كما يشترط أيضا النظافة و نسبة المواد الكيماوية الممزوجة في المنتوج و المستخدمة في التصنيع، كل هذه الإجراءات الفنية منها أو الوقائية تعتبر مجحفة في حق المنتوجات المتأتية من الدول المنشأ و التي من شأنها أن تضر بالتجارة الخارجية و تقلل من حجم المبادلات التجارية بين الدول النامية و المتقدمة.

عموما تحدثنا في المبحث السابق عن مفهوم سياسات التجارة الخارجية و أهدافها و تطرقنا أيضا إلى أنواع السياسات التجارية بمختلف أشكالها ثم تطرقنا إلى أدوات أو أساليب سياسة التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية و آثارها

تسعى كل دولة إلى تحرير تجارتها الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب و حركة السلع و الخدمات بين دول العالم، وذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة و متنوعة، من بينها تحقيق النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر و غيرها من الأهداف الأخرى، و قصد التعرف أكثر على تحرير التجارة الخارجية سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية و إلى آثار تحريرها.

المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية

توجد عدة تعاريف لتحرير التجارة الخارجية لدى عدة باحثين و من بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

يعتبر تحرير التجارة الخارجية هو عملية التخلي بشكل كلي عن القيود المفروضة على التجارة و أسعار الصرف، و هذا التفسير حاد لا يتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة. أما الثاني: فهو ما جاءت به منظمة التجارة العالمية حيث عرفت تحرير التجارة الخارجية بأنه: الآلية التي سيتم من خلالها تخليص المعاملات و المبادلات التجارية الدولية من كافة القيود و الحواجز التي تعيقها، و لكن قد تتدخل الدولة استثنائيا في بعض الحالات الخاصة، كالاستثناءات الامنية و حالة حدوث أزمة في ميزان المدفوعات. [1]

[1] شرارة فيصل، الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية و أثرها على التنمية الوطنية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم–، العدد 83.

أما من منظور المؤسسات الدولية بخصوص تحرير التجارة الدولية فتعني:

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و اتباع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد.
- تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و التحكم فيها.
- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، و هذا من شأنه التأثير على الانتاج و الطلب و الشغل، و منه في النهاية إعادة توزيع المداخيل.

ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه الأخيرة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.[1]

المطلب الثاني: آثار تحرير التجارة الخارجية [2]

هناك العديد من الآثار التي تنجم عن جراء إتباع الدول لبرامج تحرير التجارة الخارجية، حيث تؤثر هذه البرامج على العديد من الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها:

1. الآثار الاقتصادية:

[1] باريك مراد، التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيق – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد سياسي مالي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان–، السنة الجامعية 2014/2013، ص 37.

[2] عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، السنة الجامعية:2011/2010، ص 25–26–27.

تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الجانب الاقتصادي من خلال:

أولا- رفع معدلات نمو الانتاج و تحسين الإنتاجية: إن تحرير التجارة أو رفع الحماية يسمح بتحقيق معدلات نمو أكبر من خلال توفر موارد أكبر، و تحسين إنتاجية عناصر الانتاج، و لقد أثبتت الكثير من الدراسات على وجود علاقة طردية بين الانفتاح و النمو الاقتصادي.

ثانيا-استغلال وفرات الحجم: إن الانفتاح على الخارج خاصة من حيث رفع الحماية من شأنه الحد من القوى الاحتكارية، ويسمح باستغلال وفرات الحجم، وقد أثبتت الدراسات المتوافرة في هذا المجال و في معظمها الدول المتقدمة وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح و استغلال وفرات الحجم.

ثالثا- رفع معدلات التصدير و تنويعه: يلعب تشجيع التصدير و تنويعه دورا هاما في برامج تحرير التجارة الخارجية، إذ أ، ارتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة، و بالتالي سياسة تشجيع الصادرات تضمن تحسنا في وضع ميزان المدفوعات و ارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي.

رابعا- تخفيض عجز الميزان التجاري: تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري من خلال تأثيرها على الصادرات و الواردات في نفس الوقت، في حين تؤثر برامج التحرير تأثيرا سريعا و واضحا على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السريعة) فإن التأثير على الصادرات يتوقف أيضا على درجة تعديل هذه الحوافز و مدى الاستجابة لتلك الحوافز، كما أن التأثير على الميزان التجاري يتوقف على نوع الحوافز التي يبدأ بتطبيقها أولا:

1 - إذا بدأ البرنامج باستعمال حوافز تشجيع التصدير (مثل خفض قيمة العملة) قبل الشروع في رفع الحماية عن الواردات سوف يؤدي ذلك إلى تحسين الميزان التجاري يتبعه تقلص نتيجة تفاقم الواردات.

2 – أما إذ وقع العكس، الأثر المباشر لتحرير التجارة يكون سلبيا في البداية ثم إيجابيا فيما بعد.

2. الآثار الاجتماعية:

تعتبر الآثار الاجتماعية من أصعب الجوانب من حيث التقييم، حيث تكتسب هذه الآثار أهمية خاصة نظرا لأن أي برنامج يؤثر سلبا على توزيع الدخل و على الطبقات الفقيرة، و نظرا للمصاعب التي تواجهها هذه الآثار، اعتمدت الدراسات التي قيمت الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية بعض المؤشرات منها:

أولا- حصة الأجور في الدخل الوطني: إن تراجع حصة الأجور في الدخل الوطني تشير إلى تفاقم البطالة و تدني مستوى المعيشة، حيث يتسبب رفع الحماية في تقهقر بعض الشركات أو القطاعات التي لا تستطيع أن تواجه المنافسة الخارجية، و يؤدي ذلك إلى تسريع العمالة، خاصة غير المتخصصة مما ينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة.

ثانيا- مستوى الاستهلاك للفرد الواحد: حيث يعتبر مستوى الاستهلاك للفرد الواحد عن مستوى الرفاهية، فتدني مستوى الاستهلاك الحقيقي يعني تدهور في مستوى المعيشة.

ثالثا- مستوى النفقات الاجتماعية: عندما تكون الطبقات الفقيرة من أكبر المستفيدين من التقديمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، النقل.....) و بالتالي فإن تقليص هذه النفقات خلال البرنامج دليل على تقهقر هؤلاء و يقاس بحجم الانفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي.

رابعا- برامج النهوض بالطبقات الفقيرة: تلجأ العديد من الدول التي تحرر تجارتها إلى انشاء برامج النهوض بالطبقات الفقيرة، إن وجود هذه البرامج يدل في حد ذاته على وجود تأثير سلبي محتمل على هذه الطبقات.

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات[1]

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية، هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات، حيث تمثل نسبة97/ من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، و خاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول، الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجارية.

وبالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري، خلال سنوات فارطة إلا أنه مزال يعتمد على المحروقات، ويبقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا و غير متنوع، وإذا كنا بصدد الكلام عن العلاقات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاق الشراكة فإن هذه العلاقات لم يطرأ عليها تغييرات كبيرة، و بقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الاتفاق. حيث تحتل فرنسا المرتبة الأولى في استحواذها على السوق الجزائرية، بينما تحتل إيطاليا المرتبة الأولى كمشتري للسلع الجزائرية .

ومن المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، خاصة الواردات من سلع التجهيز، نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث و عصرنة لمؤسساتها بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوروبية، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية، التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية للتأهيل.

[1] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz.

بشكل عام تطرقنا في المبحث السابق الى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وكذلك إلى آثار التجارة الخارجية الاقتصادية و الاجتماعية لتحرير التجارة الخارجية كما تطرقنا أيضا الى آثار تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية، إذ يتأثر هذا القطاع الاستراتيجي بعوامل متعددة (طبيعية، اقتصادية .....) قد تحد من تطوره و توسعه.

اما فيما يخص السياسات التجارية فهناك عدة أنواع تميز السياسات التجارية تميزها عن غيرها و عدة أدوات و أساليب تستخدمها الدولة للتأثير بها على التجارة الخارجية.

بالمقابل إن تحرير التجارة الخارجية نجم عنه عدة آثار منها ما هي آثار اقتصادية و أخرى اجتماعية كما أثرت على عدة متغيرات على سبيل المثال ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني:
الإطار النظري لمفهوم الميزان التجاري

الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري

من المعروف أن لكل دولة معاملات و متعاملون اقتصاديون يقومون بالتصدير و الاستيراد من و إلى الدول الأخرى مما ينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتوجب تسويتها عاجلا أو آجلا في وقت معين، و بغية تسوية هاته المعاملات لابد من وضع بيان أو سجل لتسجيل كافة العمليات المالية و غيرها، و هذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات و من خلال هذا وجب علينا التطرق إلى ميزان المدفوعات ثم من خلاله نتطرق إلى مفهوم الميزان التجاري، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وعلاقاته بالميزان التجاري.

المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري.

المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وعلاقته بالميزان التجاري

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي، حيث من خلاله نستطيع التعرف على اقتصاد أي دولة و إيضاح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف تخص ميزان المدفوعات يمكن أن نذكر ما يلي:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارج.

ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي فهو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسببها تعاملها مع بقية الدول،[1] أو بسبب هجرة الأفراد و التغيرات في مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة و حقوقها اتجاه بقية دول العالم.[2]

يختلف المعنى المصطلحي لميزان المدفوعات عن المعنى المصطلحي للكلمتين المكون منهما الاصطلاح، فالميزان " أداة محاسبية لتصوير المركز المالي لهيئة معينة (سواء أكانت مشروع فردي أو هيئة عامة أو دولة) في لحظة زمنية معينة، عن طريق التعرف على جانبي الذمة المالية من أصول و خصوم، أي من حقوق و ديون. أما المدفوعات فتضمن دفع نقود، أي دفع النقود في مقابل شيء معين".

[1] بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، السنة الجامعية:2017/2016، ص 03.

[2] شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 188.

أما المعنى المصطلحي لميزان المدفوعات فيشير إلى: " سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات و المدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية و التزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين و القانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية و التحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من الطرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.

يعرف أيضا بأنه: بيان موجز لجميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في هذا البلد و المقيمين في الخارج و التي حدثت خلال فترة من الزمن.

يعرف أيضا بأنه: ملخص لجميع المعاملات التي تنطوي على السلع الحقيقية و الخدمات و الأصول المالية و الاستثمارات المباشرة، و رأس المال، و الدفع و التحويل نقدا أوعينا بين أي شخصين و الشركات و الهيئات الحكومية، و البلدان خلال فترة محددة.

يعتبر مصطلح ميزان المدفوعات في حد ذاته تسمية خاطئة، لأن بعض المعاملات المدرجة لا تنطوي على أي مدفوعات من المال، فعلى سبيل المثال، عندما تأتي شركة للصحافة من أمريكا إلى الجزائر لتركيب محطة فرعية، فإنها سوف يتم دون أي مبلغ من المال، إلا أن المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي قد وقعت، وينبغي أن تدرج في ميزان المدفوعات، و بالمثل إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبرع إلى الند، فسوف تتم دون دفع أي مبلغ، ولكن ينبغي أن تدرج هذه الشحنة في ميزان المدفوعات، فمعظم المعاملات لا تنطوي على دفع المال، ولكن تنطوي على معاملة الدفع، ويتم تضمينها في ميزان المدفوعات، ولهذا قد يكون الاسم الأكثر ملائمة لهذا الحساب " بيان المعاملات الاقتصادية الدولية"، ولكن سوف يستخدم الاسم التقليدي، الذي له أقدمية في الاستخدام .

ينبغي أن يكون واضحا من خلال ما سبق أن ميزان المدفوعات يحتوي على ما يلي :

-سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا: و هو يعد حسب أصول المحاسبة، و هذا ما يجعله مرجعا للمعلومات يعتمد من قبل صانعي القرارات و الباحثين المختصين و

المتابعين النقديين و الماليين، خاصة و أن السجل المعني يصدر عن مؤسسات رسمية و في مقدمها البنوك المركزية، و يوثق أيضا من قبل صندوق النقد الدولي.

-**المبادلات الاقتصادية و التحويلات الخارجية:** ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، وساء تم اقتضاء هذه المعاملات عاجلا أو آجلا. أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

-**المقيمون من الأشخاص الطبيعيين و القانونيين في دولة ما:** يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين و غير المقيمين، فالمقيمون في نظر ميزان المدفوعات هم الأفراد المقيمين على إقليم الدولة، و يترتب على ذلك أن الأفراد الذين يقيمون عرضا على أرض الدولة لا يعتبرون مقيمين كالسائحين و الأجانب، وعلى العكس فإن الإقامة العارضة في خارج الدولة لا تفقد صفة المقيمين عنهم، و لذلك فإن السائح المصري في الخارج مثلا يعتبر مقيما في مصر.

-**فترة زمنية معينة:** لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها ميزان المدفوعات، فعلى حين تبدأ بعض الدول هذه الفترة في أول جانفي و تنهيها في آخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أفريل من كل سنة لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و معظم الدول المتقدمة اقتصاديا، و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة.

-**القيد المزدوج:** و لإدراج البيانات في ميزان المدفوعات فإنه يقسم إلى جانبين أحدهما دائن و الآخر مدين، و تقيد في الجانب الدائن جميع المعاملات التي تأتي للدولة بإيرادات من العالم الخارجي، و لذا يطلق على هذا الجانب " جانب الإيرادات ". أما الجانب المدين فتقيد فيه كل المعاملات التي تقتضي قيام الدولة بمدفوعات للعالم الخارجي، ولذا يطلق عليه " جانب المدفوعات". و يتم تسجيل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين وفقا لقاعدة القيد المزدوج المعروفة في علم المحاسبة، و مضمون هذه القاعدة أن كل معاملة من المعاملات الاقتصادية تظهر في الميزان مرتين: مرة في الجانب الدائن باعتبار أنها تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج، ومرة في الجانب المدين باعتبار أنها تؤدي إلى نقص في التزامات الدولة نحو الخارج.

هذا و يتم التمييز بين شكلين من ميزان المدفوعات يستخدمان في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، وهما: ميزان المدفوعات الحسابي، وميزان المدفوعات السوقي. فالأول يعرف بنفس التعريف السابق الذي عرف به ميزان المدفوعات، والذي يبن الأحداث التي حققت خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم فيها تسجيل مختلف ما انعقد من عمليات اقتصادية بين الداخل و الخارج أثناء تلك الفترة. أما الثاني فيركز على ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة، وهذا المفهوم يعتبر مفيدا في تحليل أوضاع التوازن أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات، و يقابل ميزان المدفوعات السوقي ما يحدث في سوق الصرف الأجنبي من تغير في أسعار العملات بالنسبة لبعضها.[1]

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات و موازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية و المالية المتماثلة من حيث الطبيعة و قد تكون هذه الحسابات

[1] خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) – دراسة مقارنة –، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية: 2012/2011،

في حالة عجز أو فائض، و يختلف التقسيم حسب كل وجهة نظر فتعددت هذه التقسيمات[1]، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن و المدين).

فينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسين هما:

- الجانب الدائن: و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية.
- الجانب المدين: و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى.

أما أفقيا فيقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين أو الحسابات التالية:

- **حساب العمليات الجارية:** يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) و المعاملات الغير المنظورة (ميزان الخدمات) و كذا حساب التحويلات من جانب واحد.

أ. **الميزان التجاري:** يعبر على صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات و الواردات.

ميزان الخدمات: يضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

ج.حساب التحويلات من جانب واحد: يضم المدفوعات من جانب واحد التي تكون لغرض المساعدة مثل الهبات و الهدايا أو تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم، قد تكون المساعدات من الأفراد أو الدول أ, المنظمات الدولية.

- **حساب رأس المال:** يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد و بقية دول العالم، ينقسم هذا الميزان بدوره إلى مجموعة أخرى من الموازين كالتالي:

[1] محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009، ص 206- 207.

1- **حساب رأس المال طويل الأجل:** و يقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج و العكس و التي تزيد عن سنة من أمثلة ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة و القروض الدولية.

2- **حساب رأس المال قصير الأجل:** يقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج و العكس التي تقل عن سنة، تتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بصفة تلقائية و ذلك لعدة أغراض منها التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر المضاربة.

- **حساب السهو و الخطأ:** إن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، و عليه فان المجموع الكلي يكون متساويا و لكن قد يحدث و أن يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد و تختلف و الفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو و الخطأ.[1]

الشكل01: يوضح مكونات ميزان المدفوعات عموديا.

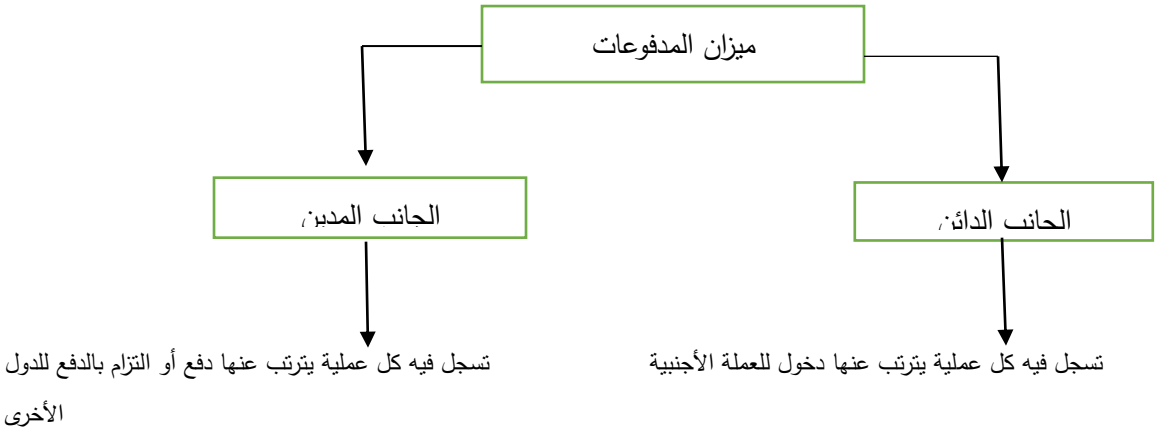

الشكل 02: يوضح مكونات ميزان المدفوعات أفقيا[2]

[1] بن طرية حورية، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] الشكل 01 و 02 من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع السابق.

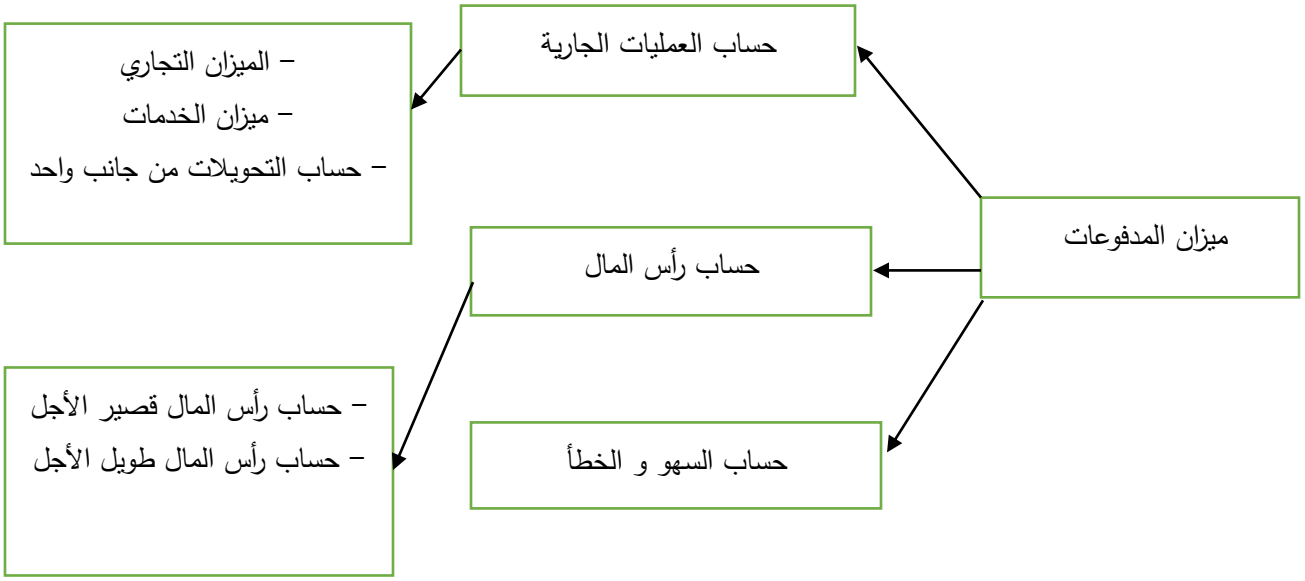

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن إبراز ذلك في الآتي:

- يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي.
- إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد يعطي إشارة عم تشديد الرقابة أو تخفيضها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم الترخيص، رسوم الملكية أو النفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب.
- ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوصا في المدى القصير.

- هيكل المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان المدفوعات يعكس مدى القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني وقدرته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كون هذا الميزان يعكس حجم وهيكل الصادرات والواردات، وما يتبعها من عوامل تؤثر في اقتصاد الدولة (حجم الاستثمارات، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار والتكلفة.....).
- يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملات الأجنبية، كما أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات محل التبادل، وهو ما يحدد مدى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.[1]

كما أن أهميته تكمن أيضا في:

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها، مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية .....الخ.
- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.
- تحليل تغيرات كمية الصادرات والواردات وتغيرات كل من أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد انطباق نظريات توازن ميزان المدفوعات المعروفة.
- يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف.
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.

[1] زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية – حالة الجزائر1990–2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: اقتصاد سياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، السنة الجامعية: 2015 – 2016، ص: 36.

و بدون شك يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، حيث أنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، فميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جدا للسلطات النقدية للبلد، وهذا من خلال الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات.[1]

تناولنا في المبحث السابق عن مفهوم ميزان المدفوعات ثم تطرقنا إلى مكوماته عموديا وأفقيا، وفي الأخير تحدثنا عن الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري

سوف نتحدث في هذا المبحث حول مفهوم الميزان التجاري من خلال التطرق إلى أقسامه وكذلك إلى العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه وعلاقاته بميزان المدفوعات، ثم التوازن والاختلال في الميزان التجاري

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري و أقسامه

هناك عدة تعاريف للميزان التجاري، لعلنا نورد أهمها فيما يلي

أولا- تعريف الميزان التجاري: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات، و هذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.

و يعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.[2]

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.[3]

---

[1] سيد أحمد ولد أحمد، دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية – دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996 – 2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود – بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية 2010 – 2011، ص 51.

[2] حمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 387.

[3] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 181.

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و بعير عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد x– إجمالي واردات البلد y

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.[1]

يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يساهم بأكثر من ثلث المجموع الكلي، خاصة في البلاد التي تلعب التجارة الدولية فيها دورا كبيرا، و يقصد به كافة البنود المادية الخاصة بحركة السلع من صادرات و واردات لبلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، و تسجل صادرات السلع في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات كونها تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، في حين تسجل الواردات في الجانب المدين من الميزان كونها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى العالم الخارجي. و يعتبر الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات من السلع رصيد الميزان التجاري، فإذا كانت قيمة الصادرات السلعية أكبر من الواردات فإن الميزان التجاري حقق فائضا، أما إذا كانت الواردات أعلى من الصادرات فإن الميزان التجاري حقق عجزا، و غالبا تسجل قيم الصادرات و الواردات من السلع وفقا لإحصاءات الجمارك.[2]

ثانيا– أقسام الميزان التجاري:

ينقسم إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي.

[1] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان–، السنة الجامعية: 2012/2011، ص 96.

[2] ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه و طرق علاجه، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر– غزة، 2013، ص 18.

- ✓ **الميزان التجاري السلعي:** و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).
- ✓ **الميزان التجاري الخدمي:** و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، و يضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري و علاقته بميزان المدفوعات

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم العوامل نذكر ما يلي:

التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأشعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.[2]

معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية معينة في السنة أي أن الPIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية[3]

[1] عبد الجليل هجيرة، سمير بهاء الدين مليكي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، les cahier du MECAS، العدد 08، نوفمبر 2012، جامعة تلمسان، ص 134.

[2] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.

[3] برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر،2007، ص64.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له لأثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الدخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.[1]

سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ثانيا: علاقة الميزان التجاري بميزان المدفوعات [2]

ميزان المدفوعات هو مصطلح أكثر شمولية من الميزان التجاري حيث أنه يأخذ بعين الاعتبار كل المبادلات الدولية بين الدولة وباقي دول العالم، فإنه بالإضافة إلى حساب الصادرات والواردات من السلع والخدمات فيشمل أيضا مجموع الاستثمارات المالية وغير المالية والمنح والإعانات الخاصة والعامة فهو يعتبر الحساب الشامل لمجمل المدفوعات التي تمت خلال فترة معينة تقريبا سنة بين هذه الدولة ودول العالم الأخرى، ومثله مثل الميزان التجاري فهو يمكن أن يكون في حالة عجز أو فائض أما التوازن فصعب التحقق في ميزان المدفوعات. وأيضا تختلف نتائج ميزان المدفوعات عن

[1] بسام الحجار، مرجع سابق، ص 64.

[2] www.fx-arabia.com vb shwthread.php t=55720

نتائج الميزان التجاري، فمن الممكن أن يسجل الميزان التجاري عجزا بينما يحقق ميزان المدفوعات فائضا في نفس الفترة الزمنية.

بينما أهمية الميزان التجاري تكون للدول النامية، أما في الدول الصناعية والدول العاملة في ميدان الاستثمارات الدولية فتزداد أهمية الخدمات والاستثمارات لدرجة تؤدي إلى نقص في الأهمية النسبية للصادرات والواردات السلعية لأن هذه الدول تنتج غذائها بنفسها ولا تعتمد على أحد، أي أنه بزيادة درجة التراجع الاقتصادي تزداد أهمية بنود الميزان التجاري، بينما تزداد أهمية ميزان المدفوعات كلما تقدمت الدولة اقتصاديا.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

سنتحدث أولا حول مفهوم التوازن في الميزان التجاري ثم نتحدث ثانيا حول مفهوم الاختلال.

أولا: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان التجاري، أي تساوي الحقوق المطلوبة المستحقة على الدولة من الدولة الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون[1]:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

[1] فيلح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص124-125.

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الخلل في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان التجاري، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد من بين الصادرات والواردات من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات.[1]

- أسباب اختلال الميزان التجاري:

إن أقوى الأسباب التي تؤدي لاختلال الميزان التجاري هو سعر الصرف ذلك لان تحديد سعر صرف أمثل وواقعي بحيث يعكس القيمة الحقيقية بالصادرات والواردات غالبا لا يكون موفقا خاصة في الدول النامية حيث أنه في الغالب الأعم لا يكون سعر الصرف أقل من المستوى المطلوب لإزالة الفرق بين مستوى التضخم الداخلي والعالمي.

ويحدث سعر الصرف تأثيرا على الميزان التجاري إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يفترض أن يكون عليه فإن ذلك يؤدي إلى أن تصبح صادرات الدولة إلى الخارج أقل منافسة من نظيراتها نسبة لارتفاع تكلفتها فيقل الطلب عليها وهذان السببان أي نقص الصادرات وزيادة الطلب على الواردات يؤديان إلى ظهور عجز في الميزان التجاري.

[1] فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 234.

غير أنه من الضروري جدا الإشارة إلى التحليل أعلاه لا ينطبق إلا في ظل افتراضات معينة أهمها أن يكون سعر الصرف من النوع الثابت إذ لا يحدث ذلك في حالة سعر الصرف العموم لأن سعر الصرف يتعدل ليواكب الطلب وأيضا لابد من الإشارة إلى أن تغير الطلب على الصادرات أو الواردات يتأثر حقيقة بسعر الصرف الحقيقي وليس سعر الصرف الاسمي برغم أن سعر الصرف الاسمي هو أحد محددات سعر الصرف الحقيقي كما أن ذلك يحدث في ظل وجود اقتصادي مفتوح بمعنى أن هناك حرية في التبادل التجاري وهذا عامل داخلي بمعنى أن الدولة هي التي تحدد سعر الصرف ومن العوامل الداخلية أيضا التي تؤثر على الميزان التجاري[1]

عموما تطرقنا في المبحث السابق إلى مفهوم وأقسام الميزان التجاري ثم تحدثنا حول العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وعلاقاته بميزان المدفوعات، كم أشرنا في الأخير إلى توازن واختلال الميزان التجاري وأسباب الاختلال في الميزان التجاري.

خلاصة الفصل:

إن ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات دول أخرى (العالم الخارجي)، إذ كانت معظم المعاملات و المبادلات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع تدخلات الدولة (السلطات الحكومية) ، فان التوازن في ميزان المدفوعات يكون توازن اصطناعي خارجيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي، و إن لم يكن الميزان متوازنا فهو في وضعية اختلال و لا نجد صعوبة في تحديدها و معرفة صور هذا الاختلال و ما هي الأسباب التي أدت إلى اختلاله.

أما الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، فبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

[1] عبد القيوم أحمد إبراهيم بله، مهند حمد أحمد نورين،وآخرون، العوامل المؤثرة على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (1992 – 2016)، بحوث علمية، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أكتوبر 2017، ص 28.

الفصل الثالث
دراسة تحليلية لوضعية الميزان التجاري الجزائري من2000 إلى 2018

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لوضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2018

بعدما تعرفنا على بعض المتغيرات المتعلقة بالميزان التجاري و التي كان لها تأثير عليه، ان الهدف المرجو من دراستنا في هذا الفصل هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2018)، و هذا بعد تحليل تطور الصادرات و الواردات خلال هذه الفترة.

و كذلك معرفة مدى تأثر الميزان التجاري بأسعار المحروقات و مدى مساهمتها في زيادة نسبة الصادرات و الواردات أو انخفاضهما، و من ثم تحليل تطور رصيد الميزان التجاري و معرفة ما إذا كانت حالته في فائض أم عجز و هذا لمعرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000 – 2018).

و من خلال هذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2018)

المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)

المبحث الأول: تحليل تطورالصادرات و الوارداتخلال الفترة (2000- 2018)

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطور الصادرات و الواردات في الفترة (2000- 2014) اعتمادا على عدة معطيات و جداول إحصائية خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات و الوارداتخلال الفترة (2000- 2014)

سنحاول التطرق إلى تطور قيمة الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)

أولا: تحليل تطور الصادرات **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	قيمة الصادرات
2000	22619
2001	19743
2002	19508
2003	25235
2004	32399
2005	47268
2006	55781
2007	62077
2008	80751
2009	46356
2010	59216
2011	75706
2012	74500
2013	67540
2014	63872

الجدول رقم 01: يبين قيمة الصادرات خلال الفترة (2000- 2014)[1]

يتبين لنا من خلال الجدول أن الصادرات سجلت قيم متفاوتة و موجبة خلال فترة الدراسة (2000 – 2014)، حيث عرفت الصادرات الجزائرية خلال سنة 2000 رصيدا موجبا، أين كانت أسعار البترول تقدر ب 28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي، إلا أن الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين، سنة 2001 و 2002، و هذا راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط و انخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه و انطلاقا من سنة 2003إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل، كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا في سنة 2009 و ذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات اين عرف سعر البرميل من البترول 62.35 دولار، لتعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد، خلال السنتين 2010 و 2011 حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر ب 80.35 دولار للبرميل و 112.92 دولار للبرميل على الترتيب. ثم تعود الصادرات للانخفاض خلال السنتين 2013 و 2014 و يرجع هذا الانخفاض أيضا إلى انخفاض أسعار المحروقات.

و نوضح هذا من خلال التمثيل البياني لقيمة الصادرات و ذلك على الشكل التالي:

[1] بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر 2005، مارس 2014.

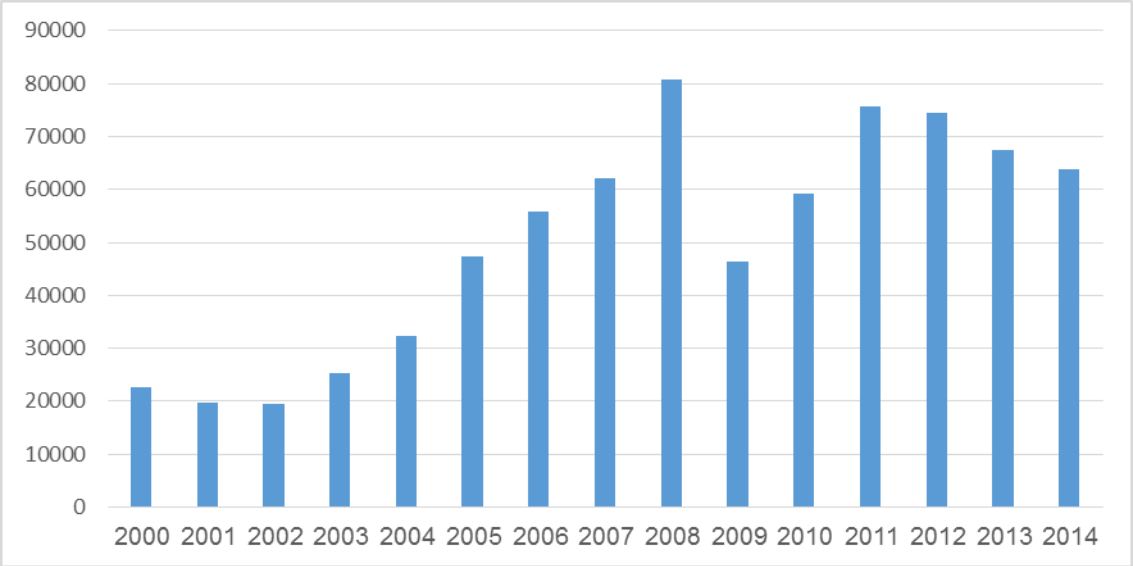

الشكل01: يبين تطور قيمة الصادرات خلال الفترة (2000 – 2014)[1]

ملاحظة: هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل و حالة الصادرات و هي علاقة طردية أي كلما انخفض سعر البرميل فإن قيمة الصادرات تنخفض و العكس، كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية.

- **التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 –2014):**[2]

السنوات	الطاقة و المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	21419	612	32	485	11	47	13
2001	18484	648	28	504	22	45	12
2002	18091	734	35	551	20	50	27
2003	23939	673	48	509	1	30	35

[1] من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

[2] بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية: 2001، 2005، 2008، 2014.

16	52	1	552	65	788	30925	2004
14	36	/	656	67	907	45588	2005
43	44	1	828	73	1184	53608	2006
34	44	1	993	88	1312	59605	2007
32	69	1	1384	119	1954	77192	2008
49	25	/	692	113	1066	44411	2009
33	27	/	1089	305	1619	56143	2010
16	36	/	1495	357	2140	71662	2011
18	30	/	1519	314	2048	70571	2012
18	25	/	1608	402	2161	63326	2013
10	15	2	2350	323	2810	58362	2014

الجدول رقم 02: يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2014)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المحروقات تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية و المواد الأولية و المواد نصف مصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية و الصناعية و السلع الاستهلاكية.

هذا مما يدل على أن الصادرات الجزائرية هي تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات أو بالأحرى هي صادرات المحروقات فقط بينما الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من الصادرات أو تكاد تكون شبه منعدمة، و هذا كما يوضحه المنحنى البياني التالي:

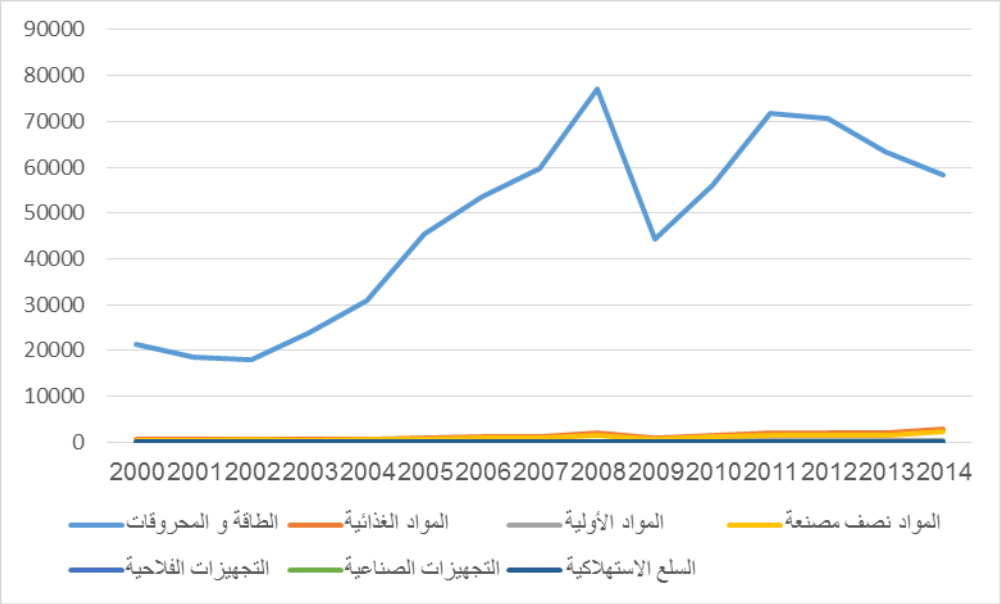

الشكل رقم 02: يوضح التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)[1]

ثانيا: تحليل تطور الواردات في الفترة (2000- 2014)

سوف نتحدث حول تحليل تطور الواردات الجزائرية من خلال هذا الجدول:

الوحدة: مليون دولار

السنوات	قيمة الواردات
2000	9173
2001	9940
2002	12009
2003	13534
2004	18499
2005	20348
2006	21456

[1] من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

2007	27439
2008	39477
2009	39297
2010	40212
2011	47300
2012	50376
2013	54903
2014	58330

الجدول رقم 03: يبن قيمة الواردات خلال الفترة (200-2014)[1]

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو التزايد المستمر و المتصاعد للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة حيث كانت في سنة 2000 تقدر ب9173 مليون دولار، إلى أن وصلت في سنة 2014 إلى 58330 مليون دولار، و يمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى:

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح و السكر و الحليب.
- ✓ برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001.
- ✓ الزيادات في أجور العمال و الموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا.
- ✓ زيادة الطلب نتيجة عدد السكان، و ضعف القطاع الفلاحي و عجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات و هو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة.

[1] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2014.

- ✓ توفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية و حدوث تضخم ناتج عن ارتفاع تكاليف الانتاج سنعكس على قيمة صادرتها للدول النامية و المصدرة للنفط و بالتالي ارتفاع أسعار الواردات.

وعقب انهيار أسعار البترول و تدني العائدات النفطية، لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في:

- ✓ سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، و تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي و العملة الأوروبية الموحدة – الأورو- حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105,84 للدولار و إلى 117,48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6 للدولار في 2014، لكبح ارتفاع فاتورة الواردات.
- ✓ تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد.
- ✓ إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، و سحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط.[1]

ويمكن إيضاح تنامي الواردات الجزائرية من خلال المخطط البياني التالي:

[1] د بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2016، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار ص 161- 162.

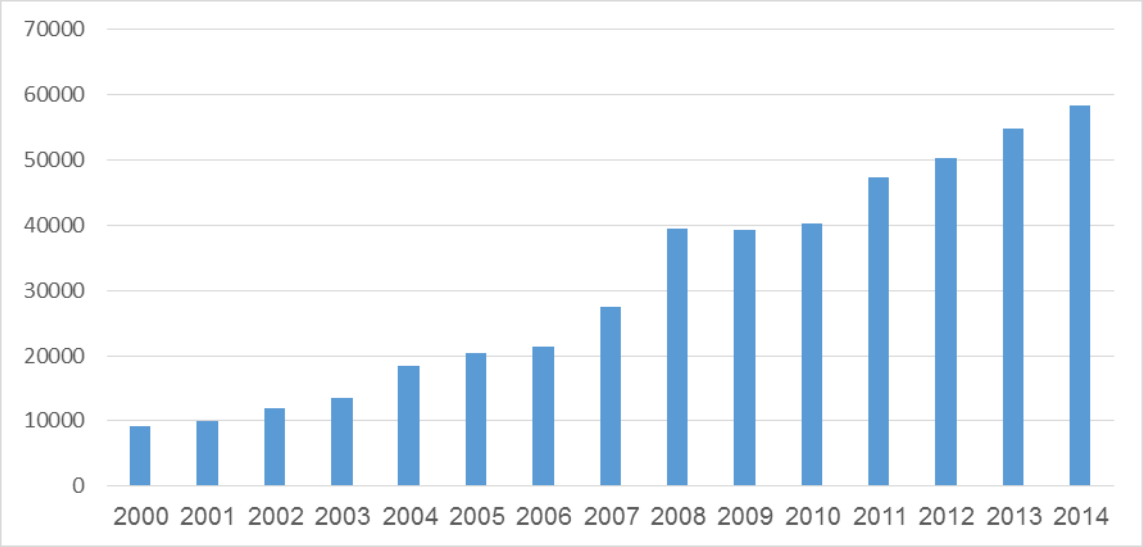

الشكل رقم 03: يوضح قيمة الواردات بيانيا خلال الفترة (2000 – 2014)[1]

التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2014):

إن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات والجدول الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2014):

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	129	2415	428	1655	85	3068	1393
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466
2002	145	2740	562	2336	148	4423	1655

[1] من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112
2004	208	3604	803	3591	208	7020	2765
2005	212	3578	751	4088	160	8452	3107
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011
2007	313	4827	1277	6918	142	9954	4008
2008	595	7796	1376	9154	86	15434	5036
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287

الجدول رقم 04: يبين التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2014) [1]

يوضح الجدول أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة و يتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي و المواد الغذائية و المنتجات نصف المصنعة و سلع الاستهلاك بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية من 2000 إلى 2008 حيث كانت عام 2000 تقدر الواردات من هذه السلعة ب 3068 مليون دولار و سنة 2008 بقيمة 15434 مليون دولار و لكن ابتداء من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة استقرارا طفيفا حيث بلغت في 2014 ما قيمته 18906 دولار.

[1] بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، مارس 2014.

اما المنتجات نصف المصنعة تحتل المرتبة الثانية من مجموع الواردات حيث عرفت تزايدا مستمرا أين كانت عام 2000 تقدر قيمتها ب 1655 مليون دولار لتصبح عام 2014 قيمتها تساوي 12740 مليون دولار، بينما المواد الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة حيث بدأت عام 2000 بقيمة 2415 مليون دولار لتعرف عام 2014 مبلغ 11005 مليون دولار من الواردات، و فيما يخص السلع الاستهلاكية فقد كانت بالمثل مع بقية المنتجات الأخرى حيث كانت تتزايد إلى غاي نهاية فترة الدراسة حيث كانت في البداية سنة 2000 بقيمة 1393 مليون دولار، لتصل في سنة 2014 الى 10287 مليون دولار.

أما فيما يخص الواردات السلعية من المواد الأولية و الطاقة فقد احتلتا المرتبة الخامسة و السادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى. و هذ ما يمكن توضيحه من خلال المنحنى البياني التالي:

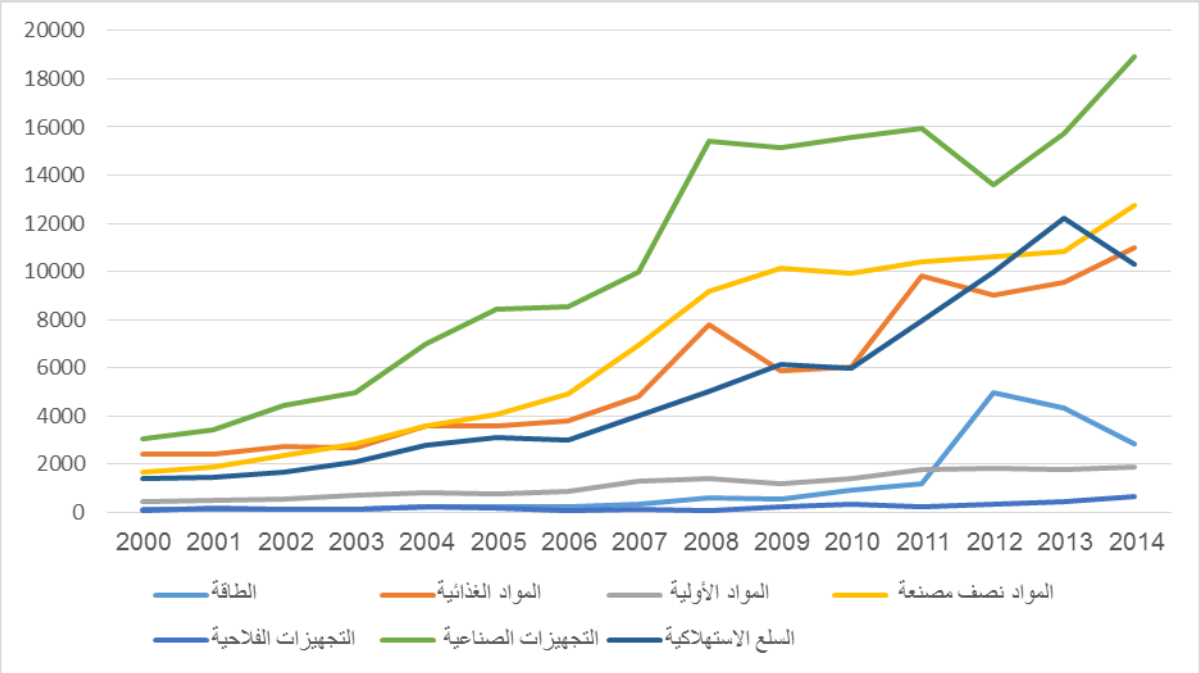

الشكل رقم 04: يبين التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2000 – 2014)[1]

عموما ما يمكن ملاحظته من خلال التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة (2000 – 2014)، أن هناك تنوع في التركيب السلعي للواردات الجزائرية عكس التركيب السلعي للصادرات التي تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات.

المطلب الثاني: تحليل تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة (2015 – 2018)

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة(2015– 2018) و ذلك من خلال الجدول التالي:

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات
2015	35138	51646
2016	29698	46727
2017	35133	46059
2018	31214	44318

الجدول رقم 05: يبين قيمة الصادرات و الواردات خلال الفترة (2015 – 2018)[2]

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات الجزائر في انخفاض منذ سنة 2014 حيث وصلت الى35138 مليون دولار سنة 2015، و 29698مليون دولار، سنة 2016 و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط حيث عرف متوسط سعر البرميل 48 دولار سنة 2015 و 41 دولار في سنة 2016، ثم واصلت الصادرات الانخفاض خلال سنتي 2017 و 2018 لتصل إلى 35133مليون

[1] من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 04.

[2] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية: سبتمبر 2018.

دولار، و 31214مليون دولار على التوالي و ذلك على الرغم من السياسة المتبعة من طرف الحكومة في تشجيع الصادرات و التقليل من الاستيراد و اتباع سياسة التقشف.

اما فيما يتعلق بالواردات ارتفعت قيمة الواردات على قيمة الصادرات خلال كل سنة من فترة الدراسة حيث كانت 51646مليون دولار سنة 2015 بينما الصادرات35138مليون دولار، في حين انخفضت قيمة الصادرات صاحبه انخفاض في قيمة الصادرات خلال السنوات 2016 و 2017 لتصل قيمة الواردات سنة 2018 إلى 44318مليون دولار، و الصادرات الى 31214 مليون دولار.

ونوضح ذلك من خلال التمثيل البياني الذي يمثل تطور قيمة الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2015- 2018):

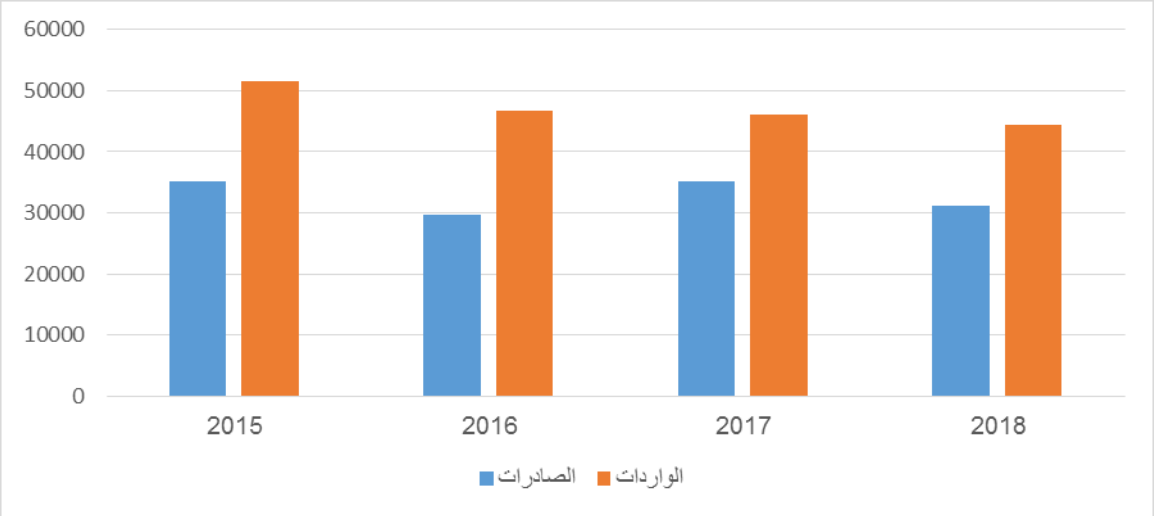

الشكل رقم 05: يبين الصادرات و الواردات خلال الفترة (2015 – 2018)[1]

[1] من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

- التركيب السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2015 – 2018)[1]

يمكن توضيح التركيب السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2015 – 2018) من خلال الجدول التالي:

الوحدة: مليون دولار

الصادرات الجزائرية							
السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2015	33081	239	105	1685	/	17	11
2016	27917	327	84	1299	/	53	18
2017	33203	349	73	1410	/	78	20
2018	29272	373	63	1415	/	76	15
الواردات الجزائرية							
السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2015	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275
2017	1992	8438	1528	10985	611	13992	8513
2018	1895	8200	1463	10316	541	13638	8265

الجدول رقم 06: يبين التركيب السلعي للصادرات و الواردات خلال الفترة (2015 – 2018)

[1] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية: سبتمبر 2018.

من خلال الجدول نرى الصادرات الجزائرية تختلف عن الواردات الجزائرية من خلال التركيب السلعي لهما، حيث نرى أن صادرات الطاقة تفوق واردات الطاقة بينما فيما يخص المنتجات الأخرى يحدث العكس حيث أن الصادرات من المنتجات (المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية) فإنها تنخفض على الواردات من هذه المنتجات، و نبين هذا من خلال المخطط التالي:

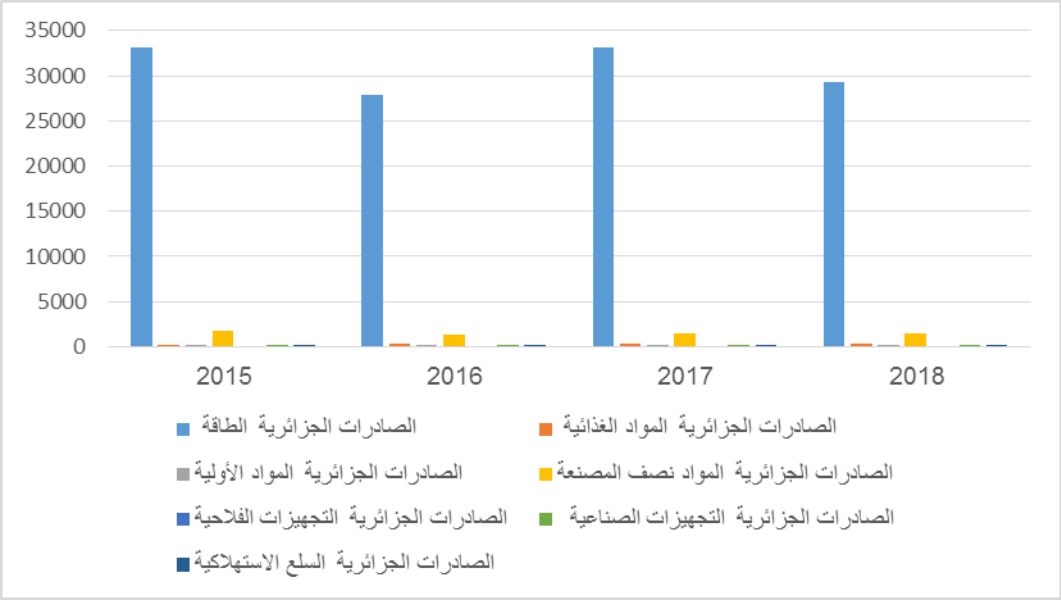

الشكل رقم 06: يوضح التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015 – 2018)

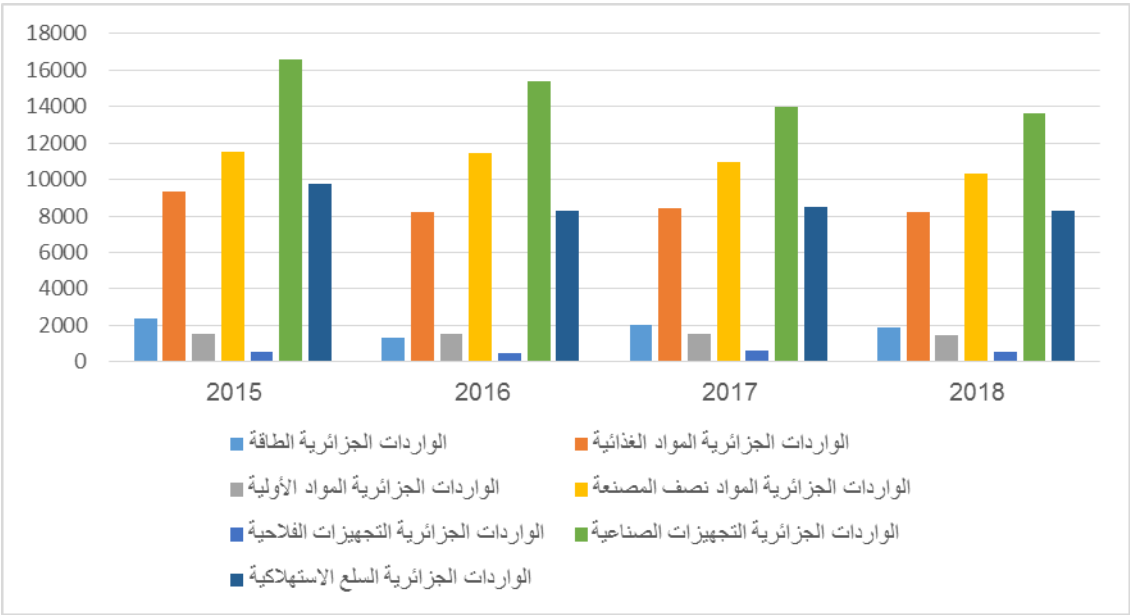

الشكل رقم 07: يبين التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2000 – 2018)[1]

تطرقنا في المبحث السابق إلى تحليل تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترتين (2000 – 2014) و (2015 – 2018)، و كذلك تطرقنا إلى التركيب السلعي للصادرات و الواردات حيث تبين لنا أن هناك تنوع في الواردات من السلع خلال الفترتين بينما الصادرات من السلع تعتمد فقط على المحروقات بنسبة كبيرة بينما الصادرات الأخرى من السلع مهمشة تماما أو تكاد تكون منعدمة.

المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)

سنحاول التطرق إلى رصيد الميزان التجاري الجزائري في نفس فترة الدراسة من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات. **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات	الواردات من المحروقات	الواردات خارج المحروقات	إجمالي الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	21419	1200	22619	129	9044	9173	**13446**
2001	18484	1259	19743	139	9801	9940	**9803**
2002	18091	1417	19508	145	11864	12009	**7499**
2003	23939	1296	25235	114	13420	13534	**11701**
2004	30925	1474	32399	208	18291	18499	**13900**
2005	45588	1680	47268	212	20136	20348	**26920**
2006	53608	2173	55781	244	21212	21456	**34325**
2007	59605	2472	62077	313	27126	27439	**34638**

[1] من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 06.

41274	39477	38882	595	80751	3559	77192	2008
7059	39297	38748	549	46356	1945	44411	2009
19004	40212	39267	945	59216	3073	56143	2010
28406	47300	46136	1164	75706	4044	71662	2011
24124	50376	45421	4955	74500	3929	70571	2012
12637	54903	50547	4356	67540	4214	63326	2013
5542	58330	55479	2851	63872	5510	58362	2014
-16508	51646	49294	2352	35138	2057	33081	2015
-17029	46727	45435	1292	29698	1781	27917	2016
-10926	46059	44067	1992	35133	1930	33203	2017
-13104	44318	42423	1895	31214	1942	29272	2018

الجدول رقم 07: يبين رصيد الميزان التجاري و إجمالي الصادرات و الواردات في الفترة (2000 -2018)[1]

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري عرف فائضا خلال طيلة فترة الفترة حيث أنه كان موجبا من سنة 2000 إلى سنة 2014 و من سنة 2015 سجل عجزا إلى سنة 2018، و يرجع ذلك الفائض إلى ارتفاع إجمالي الصادرات،إلا إن ارتفاع الصادرات يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع المحروقات، بينما يرجع سبب العجز الى ارتفاع اجمالي الواردات أكثر من الصادرات، و نوضح هذا من خلال المخطط البياني التالي:

[1]من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة.

الشكل رقم 08: يبين رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000 -2018)[1]

من خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري سجل فائضا خلال السنوات من 2000 الى 2014 لكن و ذلك باعتماده على صادرات المحروقات، و لكن حين ننظر الى رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات يكون في حالة عجز، و يمكن إثبات ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 08: يبين رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة (2000 – 2018)[2]

[1] من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 07.

[2] من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الواردات	رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات
2000	1200	9173	-7973
2001	1259	9940	-8681
2002	1417	12009	-10592
2003	1296	13534	-12238
2004	1474	18499	-17025
2005	1680	20348	-18668
2006	2173	21456	-19283
2007	2472	27439	-24967
2008	3559	39477	-35918
2009	1945	39297	-37352
2010	3073	40212	-37139
2011	4044	47300	-43256
2012	3929	50376	-46447
2013	4214	54903	-50689
2014	5510	58330	-52820
2015	2057	51646	-49589
2016	1781	46727	-44946
2017	1930	46059	-44129
2018	1942	44318	-42376

نلاحظ من خلال الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف معرفة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تغطية الواردات الجزائرية و تحقيق رصيد إيجابي للميزان التجاري، أن الميزان التجاري عرف رصيدا سلبيا و متصاعدا طوال فترة الدراسة حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 7973- مليون دولار ليعرف سنة 2018 عجزا برصيد 42376- مليون دولار، و نوضح ذلك من خلال المخطط البياني التالي:

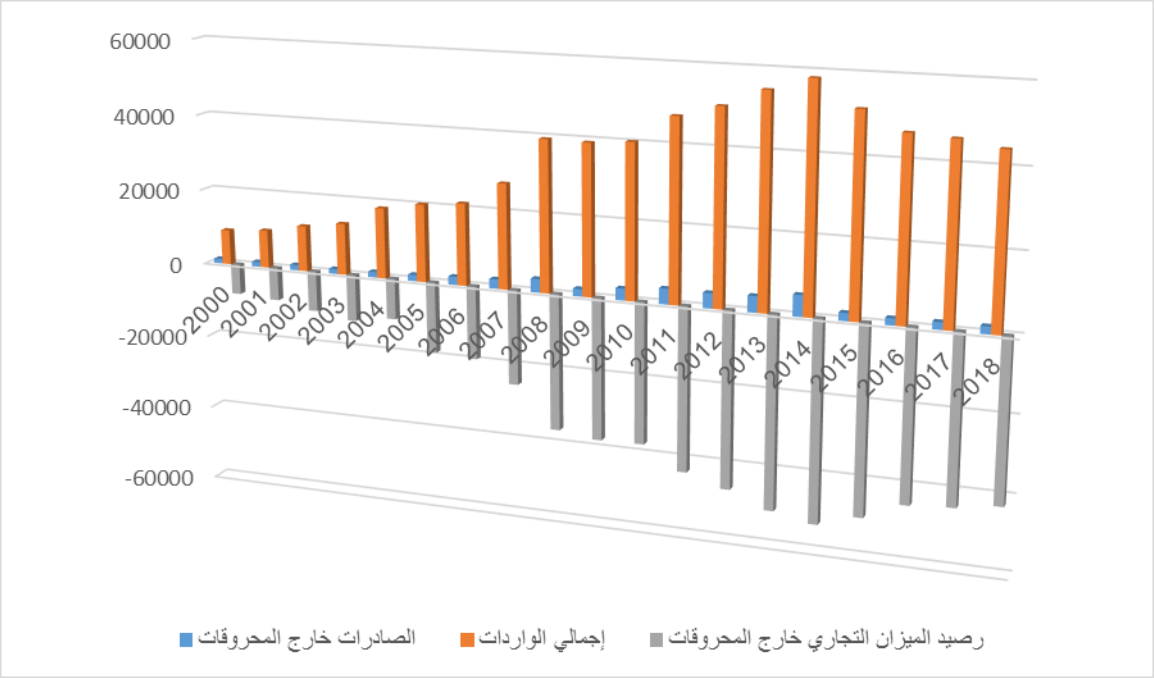

الشكل رقم 09: يبين رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000 – 2018)[1]

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقة للاقتصاد الوطني، الذي لا زال يتخبط في مشاكل عديدة و من بينها أن كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى.

[1] من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 08.

- **أهم الإجراءات و التدابير لتشجيع الصادرات خارج المحروقات:**

قامت السلطات الجزائرية بوضع إجراءات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، و المتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم 09: أهم الاجراءات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات[1]

نوع الإجراءات	تفاصيل الإجراءات
التحفيزات الجبائية	**1-التحفيزات الضريبية:** كالإعفاءات من الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية، و الإعفاء من الدفع الجزافي و الرسم على النشاط التجاري و الصناعي، و من الضرائب المباشرة و إعفاء عمليات البيع و الصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة من الرسم على القيمة المضافة. **2- التحفيزات الجمركية:** تشمل مجموعة من الإجراءات نوجز أهمها فيما يلي: أ. **القبول المؤقت:** و يقصد به بأن تقبل البضائع المستوردة لغرض معين، و المخصصة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق و الرسوم و دون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، مدة مكوث البضائع تحت نظام القبول حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من أجلها. **ب. إعادة التموين بالإعفاء:** و يقصد به الاستيراد بالإعفاء من الحقوق و الرسوم عند الاستيراد، بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة. **ج. نظام التحسين عند التصدير (التصدير المؤقت):** يمنح إمكانية تصدير بعض المنتجات مؤقتا بغرض تحويلها، أو تصنيعها بالخارج للرفع من القيمة التجارية للمنتجات عن طريق تحقيق نوعيتها. **د. نظام التصدير المؤقت:** بمساعدة المصدرين على المشاركة في المعارض الدولية و إرسال عينات تجارية و ذلك عن طريق الدفتر ATA.

[1] زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المالية الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، السنة الجامعية: 2015 / 2016، ص 278.

البنوك و تمويل التجارة الخارجية	اعتمدت البنوك الجزائرية على استراتيجية جديدة أكثر مرونة تتعلق بتقنيات الدفع، و تسيير المخاطر التي تخص عمليات التجارة الخارجية
مراقبة الجودة و النوعية	عن طريق اخضاع المنتوجات الموجهة للأسواق الى المعايير العالمية، بإرفاقها بشهادات تفتيش، حيث تم انشاء المركز الجزائري لمراقبة الجودة و الرزم CACQE الذي يعمل بدور على دعم و مساندة المؤسسات الصناعية الراغبة في تحسين جودتها.
تخفيض تكاليف النقل	بتخفيض أسعار شركات النقل البري و الجوي، و البحري من أجل تشجيع و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

كما قامت الحكومة الجزائرية أيضا بتقديم مزايا تحفيزية، و تتمثل فيما يلي:

- إلغاء رخص التصدير نهائيا إلا على بعض المواد التي يمنع تصديرها قانونيا.
- قبول تصريح غير كامل في ل الإجراءات في ظل الاجراءات المعجلة للعملية الجمركية، أي بتقديم تصريح أولي مؤقت و مبسط بدلا من التصريح المفصل و يطبق على المنتجات الحساسة للتلف طبقا للمادة 86 من قانون الجمارك.
- الاجراءات الجمركية المباشرة التي تسمح بإتمام جميع الإجراءات الجمركية داخل مؤسسة التصدير (فحص البضائع في المحل) طبقا للمادة 94 من قانون الجمارك.
- نظام القبول المؤقت الذي يسمح بتصدير مؤقت للعينات أو عرض البضائع في المعارض و التظاهرات الاقتصادية رغبة في التصدير و توسيع المنافذ طبقا للمادة 193 و المادة 196 من قانون الجمارك.
- يسمح بتصدير المنتجات المعرضة للتلف خصوصا المنتجات الفلاحية قبل توطين العملية التجارية بخمسة أيام وفقا للمادة 60 و 63 من الأمر رقم 07 – 01 المؤرخ في 03 فيفري 2007.

- بموجب المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006 يتم الإعفاء بصفة دائمة من الضريبة على أرباح الشركات على عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير باستثناء النقل البري و الجوي و البحري و إعادة التأمين.
- طبقا للمادة 220-3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسم المماثلة يستثنى من الرسم على النشاط المهني مبلغ البيع و التسليم و السمسرة المتعلقة بالمواد و السلع الموجهة للتصدير من رقم الاعمال المعتمد كقاعدة للرسم.
- بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006 تم إلغاء بصفة نهائية الدفع الجزافي للمؤسسات التي تقوم بعمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير.[1]

وبالرغم من الإجراءات والتدابير التي وضعتها الحكومة الجزائرية قصد تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق فائض في الميزان التجاري إلا أن هذه التدابير لم تجلب تحسنا للوضع الاقتصادي ولم ترقى إلى النتائج التي كان معول عليها، حيث لم يعرف الميزانالتجاري تحقيق فائض منذ سنة 2014.

[1]قاسمي الاخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية: 2013 / 2014، ص 67.

خلاصة الفصل:

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا بعد معرفة وتحديد حالته التي تكون إما فائض أم عجز

وبعد تحليل كل من الواردات والصادرات وجدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع تلبيتها وتغطيتها على المستوى الدولي، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي نساهم في تنويع المنتج ونحسين جودتهوربطه بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الانتاج وإنشاء صناعات جديدة.

فمن خلال تحليل الصادرات والواردات وجدنا أن الطاقة والمحروقات هي في صدارة السلع المصدرة وتتأثر بها حيث كلما انخفضت قيمة المحروقات تنخفض قيمة الصادرات وكلما زادت المحروقات تزداد معها قيمة الصادرات ومن خلال هذا يتبين لنا أن المحروقات تحتل مكانة مميزة في الصادرات.

ومن خلال تحليل رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة لاحظنا انه كان موجب خلال معظم هذه الفترة إلا انه سجل عجزا خلال الفترات الأخيرة من سنة 2015 الى سنة 2018 وهذا راجع الى تدني أسعار المحروقات كسبب رئيسي لتعرض الميزان التجاري الى عجز.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

استهدف بحثنا الإجابة على الإشكالية المطروحة و محاولة معرفة العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية و الميزان التجاري بغية معرفة الأثر الذي أحدثته هاته الأخيرة على مستوى التوازنات الخارجية، بناء على الأهداف المسطرة و بالاعتماد على الأهداف المسطرة الفرضيات الموضوعة تم قسيم البحث إلى ثلاث فصول.

قدمنا في الفصل الأول التحليل النظري للموضوع و ذلك من خلال عرض المفاهيم العامة للتجارة الخارجية و تسليط الضوء على مفهوم تحرير التجارة الخارجية و آثارها على ميزان المدفوعات قصد الربط بين الفصلين الأول و الثاني، كما قدمنا في الفصل الثاني المفاهيم المتعلقة الميزان التجاري بعد أن تطرقنا إلى مفهوم ميزان المدفوعات، حيث اتضح لنا أنه من المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا و ذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات.

أما في الفصل الثالث فأشرنا فيه إلى متغيرات الدراسة و تطوراتها خلال الفترة الممتدة من 2000 – 2018، من خلال عرض مراحل تطور رصيد الميزان التجاري وتحليل صادراته وورادته خلال سنوات الدراسة و التي امتدت على مرحلتين، المرحلة الأولى قبل انهيار أسعار المحروقات و التي تمتد من 2000 الى 2014، و المرحلة الثانية بعد انهيار أسعار المحروقات و التي هي من 2015 الى 2018، حيث استخلصنا جملة من النتائج وهي:

- أن تحرير التجارة الخارجية كان له أثر بالغ في إحداث التوازن للميزان التجاري من 2000 الى 2014، لكن هذا الأثر متعلق فقط بأسعار المحروقات، لأنه بعد سنة 2014 أصبح الميزان التجاري عاجزا وهذا أيضا بسبب أسعار المحروقات.
- تمتلك الجزائر قدرات هائلة تمكنها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و تعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر والأمل لتستطيع الخروج الفعلي و تجنب تعرضها للصدمات النفطية.
- أن توازن الميزان التجاري في الجزائر يعتمد أساسا على مداخيل المحروقات، حيث يتوازن حين ترتفع أسعار المحروقات بينما يتعرض للاختلال حين تنخفض أسعار المحروقات.
- تحرير التجارة الخارجية في الجزائر أغرق السوق المحلية بالمنتجات الاستهلاكية الأجنبية خاصة الغذائية، وفي ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحة لتصريف المنتجات الأجنبية.
- للتجارة الخارجية دور إنمائي، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها من خلال استيراد وسائل الإنتاج و المصانع و كل المستلزمات لإقامة المشاريع الاقتصادية، وأيضا بإمكانها الاستفادة عن طريق متحصلات الصادرات، حيث يساعدها ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و إنماء خزينة الدولة من العملة الصعبة.
- أن للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات أو وسائل كمية في نظام الحصص و تراخيص الاستيراد، كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات و الاتفاقات التجارية و اتفاقات الدفع، و الحماية الإدارية.

- أن الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع التي تملك كل دولة فيها ميزة، وتصريف الفائض من الإنتاج، و الحصول على العملة الأجنبية و الاستفادة من مزايا الأسواق الكبيرة، لتحقيق الرفاهية للدولة و الأفراد و دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- أن عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم بأسلوب أو منهجية تدريجية، لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة، و بما أن قطاعات الاقتصاد تتميز بالترابط و التأثير فيما بينها، فإنه يجب ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الأجنبية، إضافة إلى تحرير أسعار الصرف، و تحرير الأسعار حتى تكون هناك منافسة بين المؤسسات داخل السوق.

التوصيات و الاقتراحات:

- ✓ يجب تنفيذ سياسات اقتصادية في الجزائر ضمن استراتيجيات تعمل على تحقيق التوازنات الخارجية والداخلية على حد سواء فإهمال جوانب التنمية الاقتصادية الداخلية على المدى الطويل سوف يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد وعودة الاختلالات الخارجية المبنية على أسس الاقتصاد الريعي.
- ✓ الاستفادة من نتائج البحث العلمي على أرض الواقع، لأن ذلك أهم رهان من أجل تطوير القطاع الصناعي و الزراعي للوصول إلى اقتصاد غير نفطي.
- ✓ يجب على الدولة تسيير الإيرادات الخاصة بقطاع المحروقات بعقلانية أكثر بما يضمن لها على المدى البعيد و المتوسط إمكانية الخروج من دائرة النفط.
- ✓ على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الرفع من قدرتها التصديرية، ولا يأتي ذلك إلا بالتكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين مؤسسات أو سلطات.
- ✓ الإسراع في استكمال مسار المشاريع التنموية و الاهتمام بالجوانب الاقتصادية في القطاعات المهملة كالقطاع الزراعي القادر وحده على المجابهة.
- ✓ ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، و الصناعات الاستخراجية، و السياحة و الصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ ضرورة تنويع الهيكل الاقتصادي وانتقال الاقتصاد الجزائري من بنية الأحادية الاقتصادية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع:

أولا/ الكتب:

1. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي " النظرية و السياسية "، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.
2. السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
3. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
4. برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر،2007.
5. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 387.
6. محمد حسين الوادي و آخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2010.
7. محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.
8. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
9. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، بدون دار نشر، الإسكندرية، 207.
10. فيلح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
11. فيلح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
12. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

13. شريف علي الصوص، التجارة الدولية " الأسس و التطبيقات "، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
14. شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012.
15. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
16. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا/ الرسائل و الأطروحات:

1. أماني طلعت حسين القيسي، تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية (200-2014)، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، أكتوبر 2016.
2. باريك مراد، التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيق – دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد سياسي مالي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، السنة الجامعية 2014/2013.
3. برايس خليفة، دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2010)، مذكرة ماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2013.
4. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970 – 2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009.
5. بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و

تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، السنة الجامعية:2017/2016.

6. بوكونه نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2012.
7. خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات (1985–2008) – دراسة مقارنة –، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ومحمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.
8. زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية – حالة الجزائر(1990 – 2014) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: اقتصاد قياسي، بنكي و مالي، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، السنة الدراسية: 2015 / 2016.
9. زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، السنة الجامعية: 2016/2015.
10. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، السنة الجامعية:2011/2010.
11. مازن أحمد محمد حلس، فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني و كيفية الحد من تعاظمها، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر– غزة، 2016.
12. مليك محمودي، دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم تجارية، كلية

العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية: 2012/2011.

13. ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه و طرق علاجه، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر- غزة، 2013.
14. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، السنة الجامعية: 2012/2011.
15. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، السنة الجامعية:2011/2010.
16. علي محمد علي العبادلة، محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (نموذج الجاذبية 1995-2013)، مذكرة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، 2015.
17. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، السنة الجامعية: 2014/2013.
18. سباع خميسي، أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية- حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية: 2013/2012.

19. سيد أحمد ولد أحمد، دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية – دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996 – 2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود – بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية 2010 – 2011.
20. نشيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989 – 2004، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الخصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية: 2005 / 2006.

المجلات و البحوث العلمية:

- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3. العدد 11، 2012.
- خالد عبدالوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا، سبتمبر 2018.
- رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الراسات التاريخية و الحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد5، العدد 17، حزيران 2013.سفيان بن عبد العزيز، دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، العددان 61-62، شتاء- ربيع 2013.
- محمد بن ابراهيمالتويجري، التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007.
- سفيان بن عبد العزيز، دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، العددان 61-62، شتاء- ربيع 2013.

- عبد القيوم أحمد إبراهيم بله، مهند حمد أحمد نورين،وآخرون، العوامل المؤثرة على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (1992 – 2016)، بحوث علمية، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أكتوبر 2017،
- عبد الجليل هجيرة، سمير بهاء الدين مليكي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، les cahier du MECAS، العدد 08، نوفمبر 2012، جامعة تلمسان.
- شرارة فيصل، الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية و أثرها على التنمية الوطنية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم–، العدد 83.

المواقع الالكترونية:

ا لمديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz.

vb shwthread.php t=55720www.fx-arabia.com

بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية.